

اقرأ

الدكتور علي عبد الواحد وافي

# المساواة في الإسلام



دار المعارف بمصر

Bibliotheca Alexandrina  
0173710





المساواة في الإسلام



الدكتور علي عبد الواحد وافي

# المساواة في الإسلام

أقرأ ٢٣٥  
دار المعارف بمصر

أقرأ ٢٣٥ - يوليو ١٩٦٢  
الطبعة الثانية - أبريل ١٩٦٥

ملتزم الطبع والنشر : دار المعارف بمصر - ١١١٩ كورنيش النيل - القاهرة . ج . ع . م .

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

« يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى ، وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا ؛ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ؛ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ . »

(سورة الحجرات : ١٣)

« لَا فَضْلَ لِعَرَبِيٍّ عَلَى عَجَمِيٍّ ، وَلَا لِعَجَمِيٍّ عَلَى عَرَبِيٍّ ، وَلَا لِأَحْمَرٍ عَلَى أَيْبُضٍ ، وَلَا لِأَيْبُضٍ عَلَى أَحْمَرٍ إِلَّا بِالتَّقْوَى . أَلَا هَلْ بَلَغْتَ ؟ اللَّهُمَّ فَاشْهَد ! » .

(من خطبته عليه الصلاة والسلام في حجة الوداع)

## مقدمة

قرر الإسلام مبدأ المساواة بين الناس في أكمل صورته ،  
وأمثل أوضاعه ، واتخذته دعامة لجميع ما سنه من نظم لعلاقات  
الأفراد بعضهم مع بعض ، وطبقه في جميع النواحي التي  
تقتضي العدالة الاجتماعية وتقتضي كرامة الإنسان أن يطبق  
في شئونها ، فأخذ به فيما يتعلق بتقدير القيمة الإنسانية المشتركة  
بين أفراد آدميين ؛ وأخذ به فيما يتعلق بالحقوق العامة وحدود  
المسئولية والجزاء ؛ وأخذ به فيما يتعلق بشئون الاقتصاد .  
وأقامه في كل ناحية من هذه النواحي الثلاث على قواعد واضحة  
متينة تكفل حمايته من العبث والانحراف ، وتتيح له تحقيق  
أقصى ما يمكن تحقيقه من خير للأفراد والجماعات .

وسنقف في هذه الرسالة على كل ناحية من هذه النواحي  
الثلاث باباً على حدة نشرح فيه بإيجاز موقف الإسلام حيالها ،  
ونوازن بين موقفه وموقف أهم الشرائع الأخرى قديمها وحديثها .  
وسيتبين لنا من هذه الموازنة مبلغ سمو التشريع الإسلامي ،  
ودقة تعاليمه ، وعجز الشرائع الأخرى عن الإتيان بمثله ،  
وقصورها عن تحقيق ما يحققه من أهداف .

والله نسأل أن يوفقنا إلى الخير والسداد ويهيئ لنا من  
أمرنا رشداً .

دكتور علي عبد الواحد وافي



## الباب الأول

مساواة الإسلام بين الناس  
في القيمة الإنسانية المشتركة



## ١

## معنى المساواة في القيمة الإنسانية المشتركة

تتمثل هذه المساواة في الاعتقاد بأن الناس جميعاً متساوون في طبيعتهم البشرية ، وأن ليس هناك جماعة تفضل غيرها بحسب عنصرها الإنساني ، وخلقها الأول ، وانحدارها من سلالة خاصة ، وما انتقل إليها من أصلها هذا بطريق الوراثة ، وأن التفاضل بين الناس إنما يقوم على أمور أخرى خارجة عن طبيعتهم وعناصرهم وسلالاتهم وخلقتهم الأول ، فيقوم مثلاً على أساس تفاوتهم في الكفاية والعلم والأخلاق والأعمال . . . وما إلى ذلك .

## ٢

## تقرير الإسلام لمبدأ المساواة

## في القيمة الإنسانية المشتركة

وقد حرص الإسلام على تقرير هذه المساواة في أكمل صورها ، وجعلها من العقائد الأساسية التي يجب أن يدين بها كل مسلم . فقرر أن الناس سواسية بحسب خلقتهم الأول وعناصرهم الأولى ، وأن ليس ثمة تفاضل في إنسانيتهم ، وإنما يجري التفاضل بينهم على أسس خارجة عن الإنسانية نفسها ، على أسس

كفاياتهم وأعمالهم وما يقدمه كل منهم لربه ونفسه ومجتمعه والإنسانية جمعاء .

وفي هذا يقول الله تعالى : « يأيها الناس إنا خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا ، إن أكرمكم عند الله أتقاكم ، إن الله عليم خبير » . ( آية ١٣ من سورة الحجرات ) . أى إنكم جميعاً منحدرون من أب واحد وأم واحدة ، فلا فضل لأحدكم على الآخر بحسب عنصره وطبيعته ، وإذا كان الله تعالى قد جعلكم شعوباً وقبائل فإنه لم يجعلكم كذلك لتفضيل شعب على شعب أو قبيلة على قبيلة ، وإنما قسمكم هذا التقسيم ليكون ذلك وسيلة للتعارف والتمييز والتسمية ، كشأن الأفراد يحمل كل منهم اسماً يعرف به ويتميز عن سواه ، والتفاضل بينكم في نظر الله إنما يجرى على أساس أعمالكم ومبلغ محافظتكم على حدود دينكم ، فأكرمكم عند الله أتقاكم . ويقول الله تعالى في آية أخرى : « ولقد كرمنا بني آدم وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلاً » ( آية ٧٠ من سورة الإسراء ) . فالله تعالى قد كرم بني آدم على العموم ، وفضلهم على كثير من خلقه ، ولم يخص بذلك جماعة دون أخرى . ويقول الله تعالى في صدد المساواة بين الذكر والأنثى في القيمة الإنسانية المشتركة : « فاستجاب لهم ربهم أنى لا أضيع عمل عامل منكم من ذكر أو أنثى بعضكم من بعض » ( آية ١٩٥ من سورة آل عمران ) .

أى إن الذكور من الإناث والإناث من الذكور ، وليس بينهما فرق فى جوهر الطبيعة ، فلا يفرق الله بين الذكور والإناث فى جزاء ما يعملونه ، ولا يضيع عمل عامل منهم . ويقول تعالى : « يأيها الناس اتقوا ربكم الذى خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبثّ منهما رجالاً كثيراً ونساءً » ( الآية الأولى من سورة النساء ) . فزوجها مخلوق منها ومن عنصرها نفسه لا من عنصر آخر ، وقد انبثّ منهما جميع الرجال والنساء ، فالجنسان يرجعان كلاهما إلى أصل واحد .

ويقول عليه الصلاة والسلام مقررّاً هذا المبدأ فى أقوى العبارات وأبلغها دلالة فى خطبة الوداع التى جعلها دستوراً للمسلمين من بعده : « أيها الناس ! إن ربكم واحد وإن أباكم واحد ؛ كلكم لآدم ، وآدم من تراب . وليس لعربى على عجمى ، ولا لعجمى على عربى ، ولا لأحمر على أبيض ، ولا لأبيض على أحمر ، فضل إلا بالتقوى . ألا هل بلغت ؟ ! اللهم فاشهد . ألا فليبلغ الشاهد منكم الغائب » . وقد سمع مرة رسول الله صلى الله عليه وسلم أبا ذر الغفارى يحدث على بلال وهو يحاوره ويقول له يا ابن السوداء ، فغضب عليه السلام غضباً شديداً ، وانهر أبا ذر وقال : « طف الصباع طف الصباع » أى قد تجاوز الأمر حده « ليس لابن البيضاء على ابن السوداء فضل إلا بالتقوى أو عمل صالح » فوضع أبو ذر خده على الأرض وأقسم على بلال أن يطأه بحذائه ،



حتى يغفر الله له زلته هذه ، ويكفر عنه ما بدر منه من خلق  
الجاهلية الأولى .

## ٣

موازنة بين عقيدة الإسلام وشريعته في هذا الصدد  
والعقائد والشرائع الأخرى

هذا ، ويظهر سمو هذه المبادئ الإسلامية بالموازنة  
بينها وبين العقائد والشرائع التي كانت سائدة في هذا الصدد  
عند كثير من شعوب العالم المتحضر قبل الإسلام ، وخاصة عند  
الهنود واليونان والعبريين والعرب في الجاهلية ، ولا تزال رواسب  
منها سائدة في كثير من الشعوب غير الإسلامية في الوقت الحاضر .

\* \* \*

فالكتب المقدسة للهنود البرهميين تقرر التفاضل بين  
الناس بحسب غناهم ونشأتهم الأولى . فتذكر أن براهما قد  
خلق فصيلة البرهميين Brahmanes من فمه ، وفصيلة  
الكشترين Kchartiya من ذراعه ، وفصيلة الفيساثيين  
Vaicyas من فخذه ، وفصيلة السودرائيين أو المنبوذين  
Soudras, Sadras من قدمه . ولما كان أشرف الأعضاء وأطهرها  
هو ما علا السرة ، وأشرفها وأطهرها جميعاً هو الفم ، ويليه  
في ذلك الذراع ؛ ولما كان أخط الأعضاء هو ما كان أسفل السرة

وأحطها جميعاً هو القدم ؛ لذلك كان أشرف الناس جميعاً وأطهرهم بحسب العنصر والنشأة الأولى هم الذين انحدروا من فم براهيماً وهم البراهميون ، ويليهم في الفضل الذين انحدروا من ذراعه وهم الكشثريون ، وكان أحط الفصائل الإنسانية الذين انحدروا من فخذه وقدمه وهم الفيساثيون والمنبوذون ، وأكثرهم رجساً ونجساً هم المنبوذون المنحدرون من قدم براهيماً . وتقسم هذه الأسفار الوظائف الإنسانية بين هذه الطبقات بحسب منزلة كل طبقة منها وشرف الوظيفة نفسها وأهميتها . فالبرهمنين أرقى هذه الوظائف ، وهي الوظائف الدينية ، فهم وحدهم الذين يعلمون الناس أسفار الفيدا Védas ( الأسفار المقدسة لبرهمنين ) ويشرفون على المذابح والضحايا ، وهم وحدهم الذين لهم الحق في « المنع والقبول » أو في « الإعطاء والأخذ » . وللكشثريين الوظائف الحربية وحماية الشعب والعمل على استتباب الأمن . وللفيساثيين القسيام على تربية الأنعام وفلح الأرض وشتون التجارة . وأما السودرا أو المنبوذون فلم يعطهم « السيد الأعلى إلا وظيفة واحدة ، وهي أن يكونوا خدماً للطبقات السابق ذكرها » . وهم فوق ذلك رجس ونجس ، فلا يصح لمسهم ولا مؤاكلتهم ولا مصاهرتهم ولا الارتباط بهم بأية علاقة غير علاقة السيد بالمسود<sup>(١)</sup> .

(١) انظر مواد ٣١ ، ٨٧ ، - ١١٩ من الكتاب الأول من قوانين مانو ، مواد الكتاب الرابع .

وكان قدماء اليونان يعتقدون أنهم شعب مختار قد خلقوا من عناصر تختلف عن العناصر التي خلقت منها الشعوب الأخرى التي كانوا يطلقون عليها اسم البربر ، وأنهم هم وحدهم كاملو الإنسانية قد زودوا بجميع ما يمتاز به الإنسان عن الحيوان من قوى العقل والإرادة ؛ على حين أن الشعوب الأخرى ناقصة الإنسانية ، مجردة من هذه القوى ، لا تزيد كثيراً عن فصائل الأنعام . وقد عبر عن وجهة نظرهم هذه أصدق تعبير وصاغها في قالب نظرية بيولوجية — اجتماعية كبير فلاسفتهم أرسطو إذ يقرر أن الآلهة قد خلقت فصيلتين من الأناسي : فصيلة زودتها بالعقل والإرادة وهي فصيلة اليونان ، وقد فطرتها على هذا التقويم الكامل لتكون خليفتها في الأرض وسيدة على سائر الخلق ؛ وفصيلة لم تزودها إلا بقوى الجسم وما يتصل اتصالاً مباشراً بالجسم ، وهؤلاء هم البرابرة أي من عدا اليونان من الأناسي ، وقد فطرتها الآلهة على هذا التقويم الناقص ليكون أفرادها عبيداً مسخرين للفصيلة المختارة المصطفاة . فمن واجب اليونان إذن أن يعملوا بمختلف الوسائل على أن يردوا هؤلاء إلى المنزلة التي خلقوا لها وهي منزلة الرق . وكل حرب يشنها اليونان لتحقيق هذه الغاية حرب مشروعة تنبعث من طبائع الأشياء . ولا تستقيم الحياة الاجتماعية وشئون العمل في نظر أرسطو إلا باسترقاق هؤلاء البرابرة . فيفضل هذا الاسترقاق بتحقيق توزيع الأعمال على الوجه الذي يتفق مع طبائع الأشياء ؛

فتقوم طائفة الرقيق بالأعمال الجسمية التي زودت بالقدرة عليها وحدها ؛ ويتفرغ اليونان لما عدا ذلك من الأعمال الراقية التي زودوا بالكفايات اللازمة لها والتي يقتضيها العمران الإنساني . ولا يمكن الاستغناء عن الرقيق في الأعمال الجسمية . لأن هذه الأعمال في نظره لا تتم إلا بأداتين : أداة جامدة تتمثل في الفأس والمحراث والنأى والعود . . . وما إلى ذلك ؛ وأداة حية *Instrument animé* تحرك الأداة الجامدة . ولا تتوافر مقومات هذه الأداة الحية في غير الرقيق . فلا يمكن إذن أن يستغنى عن الرقيق إلا إذا أصبحت كل أداة زراعية أو صناعية تستطيع أن تتحرك وحدها وتنفذ الأمر الذي تكلفه أو تستشعر هذا الأمر مقدماً فتبادر بتنفيذه من قبل أن تؤمر به ؛ كأن يستطيع النول أن ينسج وحده والقيشارة أن تعزف وحدها<sup>(١)</sup> .

\* \* \*

وكان الإسرائيليون يعتقدون أنهم شعب الله المختار ، وأن الكنعانيين شعب وضيع بحسب النشأة الأولى ، قد خلقه الله ليكون رقيقاً للإسرائيليين ، وكانوا يعتقدون أن هذا الوضع قد نشأ من الدعوة التي دعاها نوح على ابنه حام ونسله . فقد ورد في سفر التكوين أن نوحاً قد شرب مرة نبذ العنب الذي غرس كرمه بيده بعد الطوفان بدون أن يعلم خاصته المسكرة ، ففقد

(١) من كتاب أرسطو في « السياسة » .

وعيه ، وانكشفت سوائته ؛ فرآه ابنه حام على هذه الصورة ، فسخر منه ، وحمل الخبر إلى أخويه سام ويافت . ولكن هذين كانا أكثر أدباً منه ، فحملا رداء وسارا به القهقري نحو أبيهما ، حتى لا يقع نظرهما على عورته ، وسترا به بما انكشف من جسمه . فلما أفاق نوح وبلغه ما كان من موقف أولاده حياله ، لعن كنعان بن حام ، ودعا عليه وعلى نسله أن يكونوا عبيداً لعبيد سام ويافت<sup>(١)</sup> .

\* \* \*

وكان العرب في جاهليتهم يعتقدون كذلك أنهم شعب كامل الإنسانية ، وأن الشعوب الأخرى التي كانوا يطلقون عليها اسم الأعاجم شعوب وضيعة ناقصة الإنسانية . وقد ترتب على عقيدتهم هذه أمور كثيرة في علاقاتهم بالشعوب الأخرى وفي أنظمتهم ومعاملاتهم . فمن ذلك أن العربي ما كان يقبل أن يزوج ابنته من أعجمي مهما كان عظيماً ، ويرى في ذلك امتهاً لشعبه وإنسانيته وإنسانية ابنته . ويروى المؤرخون أن أحد ملوك الفرس ، وهو كسرى أبرويز ، خطب حرة بنت النعمان بن المنذر ، فرفض النعمان مصاهرته خضوعاً لهذه التقاليد ، مع أن النعمان كان من ولاية كسرى والخاضعين لسلطانه ؛ وأن كسرى قد ثارت لذلك ثائرته ، فاستقدم عاهل العرب إلى المدائن ( عاصمة فارس في ذلك الوقت ) ،

(١) سفر التكوين ، الإصحاح التاسع ، فقرات ٢٠ - ٢٩ .



وتهدده بشتى صنوف العذاب ، فلم يزدده ذلك إلا محافظة على تقاليد قومه ، فأمر بطرحه تحت أقدام الفيلة ، وسوى معالم جسمه بالتراب . وظن كسرى أن ذلك سيوقع الرعب في نفوس العرب ، فطلب حُرقة إلى هانيئ بن قبيصة الشيباني ( من بني بكر ) الذي أودعه النعمان ابنته قبل سفره إلى المدائن فلم يكن نصيبه منه بأجمل من نصيبه من صاحبه . فأرسل فيألقه لتوقع الحسف بهذه الأمة التي استأسدت في وجهه ، واحتجرت فتاتها دونه . فاستنفرهائي معظم قبائل العرب ، والتقت جيوشهم بجيوش الفرس في موقعة « ذى قار » الشهيرة التي انتهت بانتصار العرب على الفرس وتحررهم من سلطانهم<sup>(١)</sup> . ويروى كذلك أن أحد دهاقين الفرس ، وهم رؤساء الفرس وكبار أغنيائهم ، طاب أن يتزوج فتاة من باهلة ( وهي بطن من أحط بطون العرب ، بل كان يضرب بها المثل في الضعة ) ، فأبى عليه ذلك أهلها ، على الرغم مما لدهاقين الفرس من سعة العرش ونعومة الحال وما بلغت باهلة بين العرب من لؤم الحسب وانصداع النسب<sup>(٢)</sup> . وسنذكر في الفقرة الرابعة من الباب الثاني أمثلة كثيرة لما بقي من رواسب هذه التفرقة العنصرية لدى كثير من الأمم غير الإسلامية في العصر الحاضر .

( ١ ) ابن جرير الطبري ج ٢ ص ١٥٠ - ١٥٦ - العقد الفريد ج ٣

ص ١١٣ ، ١١٤ .

( ٢ ) انظر ابن الأثير .

\* \* \*

ومن هذا كله يظهر لنا الفتح العظيم الذى فتحه الإسلام  
 فى تاريخ النظم الاجتماعية إذ قرر أن الناس جميعاً سواسية فى  
 القيمة الإنسانية المشتركة ، وأنه لا فضل لإنسان على آخر  
 إلا بكفايته وعمله وخلقه ودينه .

## الباب الثاني

### مساواة الإسلام بين الناس

في الحقوق المدنية والحقوق العامة وشئون المسؤولية والجزاء



## المبادئ العامة التي قررها الإسلام في هذا الصدد

قرر الإسلام أن يعامل الناس جميعاً على قدم المساواة أمام القانون . وفي الحقوق المدنية كحق التعاقد والتملك ، وفي الحقوق العامة كحق التعلم والثقافة وحق العمل ، وفي شئون المسئولية والجزاء : بدون تفرقة بين صعلوك وأمير ، ولا بين شريف ووضيع ، ولا بين غني وفقير ، ولا بين محبوب ومكروه ، ولا بين قريب وبعيد ، ولا بين مسلم وغير مسلم ، ولا بين رجل وامرأة . فالعدالة الإسلامية لها ميزان واحد يطبق على جميع الناس .

وفي هذا يقول الله تعالى : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ (أَيُّ الْعَدْلِ) شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ ، إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا ، فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ أَنْ تَعْدِلُوا ، وَإِنْ تَدْرُوا أَوْ تُعْرَضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا » (آية ١٣٥ من سورة النساء) . ويقول : « يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ ، وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا (أَيُّ لَا يَنْبَغِي أَنْ تَحْمِلَكُمْ كَرَاهِيَتَكُمْ لِبَعْضِ النَّاسِ لِسَبَبٍ مَا ، كَمَا خَالَفْتُمْ لَكُمْ فِي الدِّينِ ، عَلَىٰ مِجَانِبَةِ الْعَدْلِ فِي أَحْكَامِكُمْ مَعَهُمْ) اْعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ، وَاتَّقُوا اللَّهَ ، إِنْ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ » (آية ٨ من سورة المائدة) . ويقول :



« إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها ، وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل ؛ إن الله نعمًا يعظكم به » ( آية ٥٨ من سورة النساء ) . وقد عاتب الله تعالى رسوله عتاباً شديداً في آي الذكر الحكيم لأن اتجاه عاطفته نحو رجل مسلم من الأنصار وحسن ظنه به كادا يحملانه على الحكم له ضد خصمه اليهودي من قبل أن يستكمل البيانات ويمحصها ويدقق في تحقيقها . وذلك أن رجلاً من الأنصار يقال له طعمة بن أبيرق من بني ظفر بن الحارث سرق درعاً من جار له يقال له قتادة بن النعمان ، ثم خبأها عند رجل من اليهود يقال له زيد بن السمين ، وكان الدرع في جراب له فيه دقيق ، فجعل الدقيق ينتثر من خرق في الجراب حتى انتهى إلى دار الأنصاري ، ثم أخذ ينتثر بعد ذلك حتى انتهى إلى دار اليهودي ، فالتمس صاحب الدرع درعه عند طعمة الأنصاري ، فحلف كاذباً بالله ما أخذها وما له بها علم ؛ فتركه وتتبع أثر الدقيق إلى منزل اليهودي ، فوجدها عنده ، فأخذها منه ، فقال اليهودي دفعها إلى طعمة بن أبيرق . فرفع الأمر إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقدم إليه الأنصاري واليهودي ليحكم أيهما السارق . فحاول بنو ظفر ، وهم رهط طعمة الأنصاري ، أن يشغلوا عاطفة الرسول عليه الصلوة والسلام نحوهم لأنهم مسلمون وكراهيته لخصمهم زيد بن السمين لأنه يهودي ، وأن يصرفوه عن الحقيقة ويقتنعوه بأن هذا اليهودي هو السارق وأن تبرئته ستؤدي إلى

افتضاحهم وافتضاح المسلمين . فكاد الرسول عليه السلام  
يجنح إلى الاقتناع بحجتهم من قبل أن يستكمل الأدلة والبيانات  
وتستوفى القضية ما ينبغي أن تستوفيه من تحر وتحقيق ، ثم  
تغلب بعد ذلك على عاطفته ، فاهتدى إلى الحق ، وبرأ  
اليهودى . ومع ذلك عاتبه الله عتاباً شديداً فى آى الذكر الحكيم  
لمجرد أن عاطفته قد جنحت به فترة ما إلى الاقتناع بكلام  
المسلم وتكذيب اليهودى قبل استكمال الأدلة المرجحة وظهور  
ما يقطع بصدق هذا وكذب ذاك . فقال تعالى مخاطباً رسوله  
عليه الصلاة والسلام : « إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم  
بين الناس بما أراك الله ، ولا تكن للخائنين خصيماً . واستغفر  
الله إن الله كان غفوراً رحيماً . ولا تجادل عن الذين يختانون  
أنفسهم إن الله لا يحب من كان خواناً أثماً . يستخفون من  
الناس ولا يستخفون من الله وهو معهم إذ يبيتون ما لا يرضى  
من القول ، وكان الله بما يعملون محيطاً . . . ومن يكسب خطيئة  
أو إثماً ثم يرم به بريئاً فقد احتمل بهتاناً وإثماً مبيناً . ولولا  
فضل الله عليك ورحمته لهمت طائفة منهم أن يضلوك ،  
وما يضلون إلا أنفسهم ، وما يضرونك من شيء ، وأنزل  
الله عليك الكتاب والحكمة وعلمك ما لم تكن تعلم ، وكان  
فضل الله عليك عظيماً » (١) .

(١) آيات ١٠٥ - ١١٣ من سورة النساء . وقد روى القصة التى  
ذكرناها فى سبب نزول هذه الآيات كثير من المفسرين ، مع بعض اختلاف فى =

ويقول عليه الصلاة والسلام : « لا تفلاح أمة لا يؤخذ للضعيف فيها حقه من القوى » . ويقول : « إنما أهلك الذين من قبلكم أنهم كانوا إذا سرق الشريف تركوه وإذا سرق الضعيف أقاموا عليه الحد » وأيم الله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها .

ويقول أبو بكر الصديق رضى الله عنه فى أول خطبة له بعد مبايعته بالخلافة : « ألا إن أقواكم عندى الضعيف حتى آخذ الحق له ، وأضعفكم عندى القوى حتى آخذ الحق منه » . وحرص على تكرار هذا المعنى نفسه أمير المؤمنين عمر بن الخطاب فى أول خطبة له بعد توليه الخلافة فقال : « أيها الناس ! إنه والله ما فيكم أحد أقوى عندى من الضعيف حتى آخذ الحق له ، ولا أضعف عندى من القوى حتى آخذ الحق منه » . وجاء فى رسالة عمر إلى أنى موسى الأشعرى ، وهى الرسالة التى جمع فيها معظم أحكام الإسلام فى القضاء : « آس بين الناس فى وجهك وعدلك ومجلسك ( أى سَوِّ بين المتقاضين فى جميع هذه الأمور ) حتى لا يطمع شريف فى حيفك ، ولا ييأس ضعيف من عدلك » . ويقول فى وصيته للخليفة من

---

تفاصيلها . انظر تفسير البغوى «معالم التنزيل» ، وقد روى هذه القصة عن الكلبي عن أبي صالح عن ابن عباس ، وتفسير ابن كثير ، وقد نقل هذه القصة عن أبي عيسى الترمذى فى تفسير هذه الآيات من جامعه ، ورواها الترمذى عن ابن إسحق . وانظر كذلك تفسير القرطبي وتفسير ابن جرير .

بعده : « اجعل الناس عندك سواء ، لا تبال على من وجب الحق ، ثم لا تأخذك في الله لومة لائم ، وإياك والمحاباة فيما ولاك الله » .

## ٢

## تطبيق هذه المبادئ في الإسلام

ولم يكن الأمر مقصوداً على وضع قواعد وتقرير مبادئ ، بل إن التاريخ لينبئنا أن هذه القواعد والمبادئ كانت منفذة أدق تنفيذ في عهد الرسول عليه السلام والخلفاء الراشدين من بعده ، أى في أثناء المرحلة الذهبية للإسلام التي تمثل مبادئه أصدق تمثيل . فقد نقل إلينا التاريخ مئات من الحوادث القاطعة في الدلالة على تقديس أولياء الأمور في هذا العهد لمبادئ المساواة أمام القانون وفي الحقوق العامة وشئون المسئولية والجزاء ، بل نقل إلينا كثيراً من هذه الحوادث في العهدين الأموي والعباسي .

فمن ذلك ما حدث في عهد الرسول عليه السلام بشأن فاطمة المخزومية التي كان قد وجب عليها حد السرقة لسرقها قطيفة وحلياً . فقد جاء أسامة بن زيد — وكان من أحب الناس إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم — يشفع فيها ويرجو أن تغفر لها زلتها ولا يُقام عليها الحد ، مبرراً شفاعته بأنها تنتمي إلى

بطن من أشرف بطون قريش وهو بطن بنى مخزوم رهط نخالد ابن الوليد ، وبأن إقامة الحد عليها سيجلب العار على آلهما وينال من كرامتهم ومكانتهم بين الناس . فأنكر الرسول عليه السلام شفاعة أسامة ، على حبه له ، وانتهره قائلاً : « أتشفع في حد من حدود الله ؟ » ثم قام فخطب الناس فقال : « إنما أهلك الذين من قبلكم أنهم كانوا إذا سرق الشريف تركوه ، وإذا سرق الضعيف أقاموا عليه الحد . وأيم الله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها » .

وشكا يهودى علياً إلى عمر بن الخطاب في خلافة عمر ، فلما مثلاً بين يديه خاطب عمر اليهودى باسمه بينما خاطب علياً بكنيته ، فقال له يا أبا الحسن ، حسب عادته في خطابه معه ( والخطاب بالكنية كان أسلوباً من أساليب التعظيم للمخاطب ) ، فظهرت آثار الغضب على وجهه على . فقال له عمر : أكرهت أن يكون خصمك يهودياً وأن تمثل معه أمام القضاء . فقال لا ، ولكنني غضبت لأنك لم تسو بيني وبينه ، فخاطبته باسمه وخاطبتني بكنيتي .

وحدث مرة أن ولداً لعمر بن العاص نازع شاباً من دهماء المصريين في ميدان السباق في عهد ولاية أبيه على مصر ، فضرب المصري بالسوط ، فأقسم المجنى عليه ليشكونه إلى عمر ، فقال له اذهب فلن ينالني ضرر من شكواك ، فأنا ابن الأكرمين . فرحل الفتى من مصر إلى الحجاز ، ورفع شكواه



إلى الخليفة ، فأرسل الخليفة إلى مصر يستدعى الوالى وابنه ، وجلس للمظالم علانية ، فقال الشاكي مخاطباً عمر . يا أمير المؤمنين ! إن هذا ( وأشار إلى ابن عمرو ) ضربنى ظلماً . ولما توعدته بأن أشكوه إليك ، قال اذهب فأنا ابن الأكرمين . فنظر عمر إلى عمرو : وقال قوله المشهورة : « بم تعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً ؟ ! » . وبعد أن تبين له صدق المصرى فى دعواه توجه إليه وناولوه درته ، وقال له : « اضرب بها ابن الأكرمين كما ضربك » . وبعد أن اقتص لنفسه منه ، طلب إليه أمير المؤمنين أن يضرب عمرو بن العاص نفسه الذى اعتر ابنه بجأه فارتكب ما ارتكب . ولولا أن الشاب المصرى صفح عن عمرو وقال مكتفياً : « لقد ضربت من ضربنى يا أمير المؤمنين » لنال والى مصر نفسه سياط واحد من دهماها عقاباً له على استغلال أفراد أسرته لنفوذه وعدم مراقبته لهم .

وكانت الدولة الرومانية الشرقية تحرض من كان تحت حمايتها من الأمراء الغساسنة العرب على غزو الجزيرة العربية للقضاء على الدولة الإسلامية فى مهدها ، وكانت الجزيرة فى قلق دائم من توقع هذه الغزوة بين ساعة وأخرى . ثم بدا للأمير الغسانى جبلة بن الأيهم أن ينضوى إلى أبناء قومه العرب ويعتق الإسلام ، ويتخلى عن ملكه فى ظل الدولة الرومانية الشرقية ، فسر عمر وسر المسلمون بذلك واعتبروه كسباً كبيراً للإسلام . وكتب عمر إلى جبلة أن أقدم ولك مالنا وعليك ما علينا ، فقدم جبلة

إلى الحجاز في خمسمائة فارس عليهم ثياب الوشي المنسوج بالذهب والفضة ، ولبس تاجه وفيه قرط جدته مارية . فلم يبق بالمدينة رجل ولا امرأة ولا صبي إلا خرج ينظر إلى الموكب الفخم الذي لا عهد له بمثله . وكان فتحاً عظيماً للإسلام بغير عناء ، وراحة من قلق ظل يساور الدولة الناشئة عدة سنين . وحضر جبلة موسم الحج ، وخرج يطوف بالكعبة ، فوطئ على إزاره رجل من بني فزارة فحمله ، وكبر الأمر على جبلة فلطم الفزاري فهشم أنفه . وذهب الفزاري إلى الخليفة يستعديه على الأمير . فبعث عمر إليه فسأله : ما دعاك يا جبلة أن لطمت أخاك هذا فهشمت أنفه ؟ فاستمع الأمير إلى السؤال وهو يعجب ، وقال إنه قد وطئ على إزارى في أثناء طوافي بالبيت فحمله ، وإننى قد ترفقت به ، ولولا حرمة البيت لأخذت الذى فيه عيناه . ففى سبيل إحقاق الحق لم يقم عمر وزناً لمكانة جبلة ولا لغضبه ولا لما يفيدته الإسلام من انصوائه هو وقومه تحت لوائه . وقال له إنك قد أقررت ، فإما أن ترضيه وإلا أقدته منك . فقال جبلة فى دهشة : تقيده منى وأنا ملك وهو سوقة ؟ ! فقال عمر إن الإسلام قد سوى بينكما . فقال جبلة : إننى رجوت أن أكون فى الإسلام أعز منى فى الجاهلية . فما زاد عمر أن قال : هو كذلك . فقال جبلة إذن أنتصر . فقال عمر إذن أضرب عنقك ، ولولا أن دُبر لجبلة وسائل الهرب من المدينة ، لنفذ فيه عمر ما توعد به .

وشكا رجل من الجند أبا موسى الأشعري لأنه أعطاه بعض سهمه وأصر الرجل على أن يأخذ سهمه كله ، فضربه أبو موسى وحلق شعره . ففضى الجندى إلى عمر يشكو قائده وأميره ، فكتب عمر إلى القائد الأمير يقول : « . . . إن كنت فعلت ذلك في ملأ من الناس فعزمت عليك لما قعدت له في ملأ من الناس حتى يقتص منك ؛ وإن كنت فعلت ذلك في خلأ من الناس فاقعد له في خلأ من الناس حتى يقتص منك » . فلما عاد الرجل بكتاب عمر رجاه قوم أن يعفو عن الأمير فأقسم لا يدعنه لأحد ، ثم قعد أبو موسى ليقتص الرجل منه ، فلما رآه غريمه قاعداً بين يديه في مجلس القصاص رفع رأسه إلى السماء ثم قال : اللهم قد عفوت .

ولما جلد أبو موسى الأشعري رجلاً ثبت عليه شرب الخمر وزاد على جلده - وهو الحد المقرر - بأن حلق شعره وسود وجهه ونادى في الناس ألا يجالسوه ولا يؤاكلوه ، ذهب الرجل إلى عمر بن الخطاب يشكو أميره لمجاوزته الحد المقرر في عقوبته ، فأعطاه الخليفة مائتي درهم تعويضاً عما أصابه وترضية له ، وكتب إلى الوالي يقول : لئن عدت للأسودن وجهك ولأطوفن بك في الناس . وأمره أن يعود فينادى من ناداهم من قبل أن يجالسوه ويؤاكلوه .

وروى أن عمر بن الخطاب رأى في أيام خلافته رجلاً وامرأة على فاحشة ، فجمع الناس يستشيرهم فيما ينبغي عمله

بدون أن يعين شخصي المجرمين . فقال له علي بن أبي طالب :  
يأتى أمير المؤمنين بأربعة شهداء أو يجلد حد القذف إذا صرح  
باسمى من رآهما ، شأنه فى ذلك شأن سائر المسلمين . ثم تلا  
قوله تعالى : « والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء  
فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً وأولئك هم  
الفاسقون » ( آية ٣ من سورة النور ) . فسكت عمر ولم يعين  
شخصي المجرمين .

ويروى أن الخليفة المأمون بن هارون الرشيد جلس يوماً  
للمظالم فكان آخر من تقدم إليه امرأة عليها هيئة السفر ،  
وعليها ثياب رثة ، فوقفت بين يديه وأفضت إليه بأن لها شكوى  
من خصم ظلمها . فسألها : أين الخصم ؟ فقالت الواقف على  
رأسك يا أمير المؤمنين ، وأومأت إلى العباس ابنه . فقال يا أحمد  
ابن أبى خالد خذ بيده فأجلسه معها فجلس الخصم . فجعل  
كلامها يعلو كلام العباس . فقال لها أحمد بن أبى خالد :  
يا أمة الله إنك بين يدي أمير المؤمنين ، وإنك تكلمين الأمير ،  
فأخفضي من صوتك . فقال المأمون : دعها يا أحمد ؛ فإن  
الحق أنطقها وأخرسه ؛ ثم قضى لها برد مظلمتها وإحسان معاملتها  
وأمر لها بنفقة<sup>(١)</sup> .

---

( ١ ) بعض الحوادث السابق ذكرها فى هذه الفقرة لم يثبت وقوعه بدليل  
قاطع ؛ ولكنه مع ذلك يترجم عن الأوضاع السائدة فى هذه المصور .

## تسوية الإسلام في هذه الحقوق بين المسلمين وغير المسلمين

ويسوى الإسلام في تطبيق هذا المبدأ بين المسلمين وغير المسلمين ؛ فيقرر أن الذميين في بلد إسلامي أو في بلد خاضع للمسلمين لهم ما للمسلمين من حقوق عامة وعليهم ما على المسلمين ، ويجب على الدولة أن تقاتل عنهم كما تقاتل عن رعاياها المسلمين ، وتطبق عليهم القوانين القضائية التي تطبق على هؤلاء ، إلا ما تعلق منها بشئون الدين فتحترم فيه عقائدهم ، فلا توقع عليهم الحدود الإسلامية فيما لا يجرمونه ، ولا يدعون إلى القضاء في أيام أعيادهم ، لقوله عليه السلام : « أنتم يهود ، عليكم خاصة ألا تعدوا في السبت » .

ولا يقف الأمر في معاملة الذميين عند نصوص الشرع والقانون ؛ بل إن الحاكم المسلم لمطالب فوق ذلك بالمعاملة وحسن المعاملة في غير ما بيئته النصوص وفصلته العهود . وفي هذا يقول عليه السلام : « من قذف ذمياً حُدد له يوم القيامة بسياط من نار » ؛ ويقول : « من آذى ذمياً فقد آذاني » ؛ ويقول : « من ظلم معاهداً أو انتقصه حقه أو كلفه فوق طاقته أو أخذ منه شيئاً بغير طيب نفس فأنا خصمه يوم القيامة » .

ويقول عمر بن الخطاب في كتاب له إلى عمرو بن العاص في أثناء ولايته على مصر مشيراً إلى الحديث السابق ذكره : « إن معك أهل الذمة والعهد ، فاحذر يا عمرو أن يكون رسول الله خصمك » . ويقول في عهده لأهل بيت المقدس عقب فتح المسلمين له : « هذا ما أعطى عمر أمير المؤمنين أهل إيلياء من الأمان : أعطاهم أماناً لأنفسهم وأموالهم وكنائسهم وصلبانهم وسقيمها وبريئها وسائر ملتها ، أنه لا تسكن كنائسهم ولا تهدم ولا ينتقص منها ولا من خيرها ولا من صلبهم ولا من شيء من أموالهم » . وروى يحيى بن آدم في كتاب الخراج أن عمر لما تدانى أجله أوصى من يلي الخلافة بعده وهو على فراش الموت بقوله : « أوصى الخليفة من بعدى بأهل الذمة خيراً ، وأن يوفى لهم بعهدهم ، وأن يقاتل من وراءهم ، وألا يكلفهم فوق طاقتهم » .

وقد بالغ الإسلام في تسامحه مع "الذميين" والمعاهدين واحترام حوزتهم ولو كانوا غير مأمونين بين ديار المسلمين وديار أعدائهم . فمن ذلك أن مدينة يقال لها « عربسوس » كانت على تخوم الدولة بينها وبين بلاد الروم ، وكان أهلها — كما قال عمير بن سعد في شكواه منها إلى الفاروق عمر ابن الخطاب — « يخبرون عدونا بعوراتنا ولا يظهروننا على عورات عدونا ، ولم علينا عهد . . . » . فكتب عمر لعمير : « إذا قدمت فخيرهم أن تعطيهم مكان كل شاة شاتين ، ومكان

كل بقرة بقرتين ، ومكان كل شئ شيتين . فإن رضوا فأعطهم إياه وأجلّهم . . . وإن أبوا فانبذ إليهم وأجلّهم » .

## ٤

موازنة بين هذه المبادئ الإسلامية السمحة

وما تقرره الشرائع السابقة للإسلام ، وما تسير عليه  
أمم الغرب في العصر الحاضر

فأين من هذه المبادئ الإسلامية السمحة ما تقرره أسفار اليهود بصدد التفرقة بين الإسرائيليين وغير الإسرائيليين وبين اليهودي وغير اليهودي . فقد ذكرنا فيما سبق موقف شريعة اليهود حيال الشعوب الأخرى ، وخاصة حيال شعب كنعان ، وتفرقتها بين شعب إسرائيل وهذه الشعوب في القيمة الإنسانية المشتركة ، وأشرنا إلى ما ينجم عن هذه التفرقة من تفرقة في الحقوق والمعاملات<sup>(١)</sup> .

وتتضمن هذه الشريعة كذلك أحكاماً أخرى كثيرة تفرق بها بين اليهودي وغير اليهودي في الحقوق العامة وشئون المسئولية والجزاء .

فمن ذلك مثلاً أن الإسرائيليين محرم عليهم أن يقتل بعضهم بعضاً وأن يخرج بعضهم بعضاً من ديارهم ؛ على حين أنه مباح

(١) انظر آخر ص ١٥ وأول ص ١٦ .



للإسرائيليين ، بل واجب عليهم ، غزو الشعوب الأخرى .  
 وخاصة شعب كنعان ، وواجب عليهم ، بعد انتصارهم على  
 بلد ما « أن يضربوا رقاب جميع رجالها البالغين بحدّ السيف »  
 فلا يبقوا على أحد منهم ، ويسترقوا جميع نساءها وأطفالها .  
 ويستولوا على جميع ما فيها من مال وعقار ومتاع . أو ينهبوه نهباً  
 حسب تعبير أسفارهم<sup>(١)</sup> .

ومن ذلك أن الإسرائيلى إذا باع نفسه بيعاً اختيارياً لأخيه  
 الإسرائيلى فى حالة عوزه وحاجته إلى المال ، فإن رقه يكون  
 موقوتاً بأجل يرجع بعده إلى حرّيته ؛ على حين أن الرق المضروب  
 على غير الإسرائيلى يظل أبداً الأبدى<sup>(٢)</sup> .

ومن ذلك أنه ما كان يجوز للإسرائيلى أن يتعامل بالربا  
 مع أخيه الإسرائيلى ولا أن يأخذ منه رهناً بدينه ؛ وإذا أخذ  
 منه فى الصباح رهناً من المتاع الذى لا يستغنى عنه فى حياته  
 اليومية كالرحا وما إليها وجب أن يردّه إليه فى المساء ؛ أما غير  
 الإسرائيلى فباح للإسرائيلى أن يمتصه ويتعامل معه بأشنع أنواع  
 الربا الفاحش<sup>(٣)</sup> .

---

(١) فقرات ٣٩ ، ١٠ - ٤٧ إصحاح ٢٥ من سفر اللاويين ؛ فقرة ١٢  
 إصحاح ١٥ من سفر التثنية ؛ فقرات ٢ ، ٧ - ١١ إصحاح ٢١ من سفر  
 الخروج .

(٢) فقرتي ١٣ ، ١٤ من إصحاح ٢٠ من سفر التثنية .

(٣) فقرة ٣ إصحاح ١٥ وفقرة ٢٠ إصحاح ٢٣ من سفر التثنية .

وقد ذكرنا فيما سبق موقف الشريعة البرهمية بصدد التفرقة العنصرية بين الطبقات، وموقف الشريعة اليونانية بصدد التفرقة العنصرية بين اليونان وغير اليونان ، وأشرنا إلى ما يترتب على هذه التفرقة من تفرقة في الحقوق والمعاملات<sup>(١)</sup> .

\*\*\*

وأين من هذه المبادئ الإسلامية السمحة التي سبق بيانها ما تسير عليه أكثر أمم الغرب ادعاء للديموقراطية في العصر الحاضر وهي الولايات المتحدة ، إذ تفرق بين البيض والسود من أبناء شعبها ، وتحرص على هذه التفرقة في مختلف مظاهر الحياة وحتى أنواع المعاملات ، حتى في الشئون القضائية وفي تقدير العقوبات وطريقة تطبيقها ؛ وحتى إن الجماهير لتربط الأسود إلى شجرة أو سارية وتشد وثاقه وتحرقه حرقاً أو تقطعه إرباً إرباً ، بدون محاكمة ولا مقاضاة إذا اتصل بامرأة بيضاء ، أو لم يلتزم الحدود التي ألزمه القانون والعرف بحكم لونه ألا يتعداها . وقد نقلت إلينا الصحف أخيراً حوادث كثيرة تدل أوضح دلالة على مبلغ ما وصلت إليه هذه التفرقة في بعض هذه الولايات .

فمن ذلك حادث فتاة أمريكية سوداء من ولاية « ألاباما » ( إحدى الولايات المتحدة الأمريكية ) تدعى « أوثرين لوسى »

فقد تقدمت هذه الفتاة للالتحاق بجامعة « ألاباما » ، فرفضت الجامعة قبولها لسواد لونها ، فلجأت الفتاة إلى المحكمة الفيديريالية في برمنجهام ( عاصمة ولاية ألاباما ) . فقضت المحكمة بقبولها في الجامعة وأصدرت للجامعة أمراً بذلك سنة ١٩٥٥ . ولكن لم يلبث طلبة الجامعة وطالباتها أن علموا بذلك حتى قاموا ضد هذه الطالبة بمظاهرات عنيفة انتظم فيها نحو سبعة آلاف منهم يمثلون مختلف الكليات ، وخرجت هذه الألوف في الشوارع تهتف بموت الفتاة الزنجية ، وتنادى بشنقها معلقة على فروع شجرة . كما يفعل الأمريكيون مع الزنجى الذى يتصل بامرأة بيضاء ، وصنعوا تمثالا على شكلها وحرقوه في الميادين . ولم يكتفوا بهذه المظاهرات وهذه الأعمال الرمزية ، بل اعتدى فريق منهم على الطالبة نفسها ، فرجموها بالحجارة ، وضربوها بالبيض الفاسد . وأقسموا ألا يدعوها تجلس إلى جوارهم ، لتلقى العلم مثلهم في بلادها . وقد صادفت هذه المظاهرات هوى في نفوس أولياء الأمور في هذه الجامعة ، فأصدروا يوم ٦ فبراير سنة ١٩٥٦ قراراً بوقف الطالبة عن استئناف دراستها . على الرغم من حكم المحكمة الفيديريالية بقبولها . فاضطرت الفتاة حينئذ أن تلزم عقر دارها فراراً من ثورة الجماهير وإبقاء على حياتها . واكتفت بأن رفعت دعوى ثانية أمام المحكمة الفيديريالية في برمنجهام ( عاصمة ولاية ألاباما ، وهى المدينة التى كانت تقيم فيها الطالبة مع شقيقاتها )

تطالب فيها بإلغاء قرار الجامعة . ولكن التهديدات لم تنقطع عن ملاحقتها بصور مختلفة وهي في بيتها ، حتى إنها كانت تتلقى هذه التهديدات عن طريق التليفون ، وحتى إن جرس التليفون قد ظل يدق كل دقيقتين لمدة سبع ساعات متواليات في ليلة واحدة حاملا عبارات التهديد والوعيد . فلم يسع الفتاة المسكينة حيال ذلك إلا أن تغادر برمنجهام إلى مكان مجهول لتتخلص من هذه التهديدات ومن مضايقات المتحدثين في التليفون .

ومع أن المحكمة قد أصدرت حكمها باستئناف الطالبة دراستها في الجامعة ( نظرت القضية يوم ٢٩ فبراير سنة ١٩٥٦ ، وصدر هذا الحكم في اليوم نفسه ) فإن مجلس إدارة الجامعة قد اجتمع بعد صدور هذا الحكم ببضع ساعات وقرر بالإجماع فصل أوترين لوسى من الجامعة نهائياً ، متحدياً بذلك حكم القضاء ، وقد تذرع المجلس في قراره هذا بأن الطالبة قد نسبت إلى المسئولين في الجامعة تهمة كاذبة إذ ادعت أن المظاهرات التي قامت ضدها كانت بتحريض منهم . وقد قال أحد أعضاء مجلس إدارة الجامعة وهو جون كاديل عند ما استدعى للإدلاء بشهادته : « إنه يخشى أن يقتلها الطلبة البيض ؛ وأن المحكمة بقرارها هذا ستعرض حياتها للخطر » .

ومع أن حاكم « ألاباما » قد اقترح تأليف لجنة من البيض

والسود لحل الخلافات العنصرية في الولاية بالطرق السلمية :  
 فقد صرح هو نفسه بعد ذلك « بأن كل عاقل يعلم أن الأطفال  
 البيض والسود لن يذهبوا سوياً إلى مدارس ألاباما »<sup>(١)</sup>.  
 ومن ذلك أيضاً أن قسماً زنجياً حاول إدخال بعض الأطفال  
 الزوج مدرسة للبيض في ولاية ألاباما ، وكان ذلك بعد حادث  
 الطالبة السابق ذكرها بنحو سنة ونصف ، فهاجمه عشرون  
 شخصاً مسلحين وضربوه هو ومن معه بالخنجر والسكاكين  
 والسلاسل الحديدية »<sup>(٢)</sup>.

ومن ذلك أيضاً ما وقع في مدينة برمنجهام بولاية « ألاباما »  
 نفسها مع امرأة زنجية جلست في إحدى السيارات العمومية في  
 مقاعد البيض ( في هذه الولاية يفرق بين البيض والسود حتى  
 في سيارات « الأتوبيس » ) ورفضت الانتقال من مقعدها  
 عند ما طلب إليها الانتقال إلى المقاعد المخصصة للزوج .  
 فقبض عليها رجال الشرطة واقتادوها إلى قسم البوليس . ثم  
 قدمت للقضاء فقضت المحكمة بتغريمها . فقرر جميع الزوج  
 في الولاية مقاطعة « الأتوبيسات » احتجاجاً على ذلك ؛ ولكن  
 هيئة المحلفين في الولاية أصدرت قراراً بأن هذه المقاطعة غير  
 مشروعة . واعتقل على أثر ذلك مائة زنجي من المتزعمين لهذه

(١) انظر جريدة الأهرام أعداد ١٤ ، ١٥ ، ٢٦ فبراير ١٩٥٦

و ٥٦/٣/٢٦ والأخبار ٥٦/٢/٢٦ و ٥٦/٣/٢٦ .

(٢) جريدة الأخبار عدد ١١/٩/٥٧ .

المقاطعة وتقرر تقديمهم للمحاكمة في مارس سنة ١٩٥٦<sup>(١)</sup>.  
ومن ذلك أيضاً أن أورفال فوباس حاكم ولاية أركنساس  
بالولايات المتحدة قرر منع الزوج من دخول مدارس البيض  
متحدياً بذلك قرارات المحكمة العليا في واشنطن ، والأوامر  
الصريحة التي أصدرها إليها أيزنهاور رئيس الولايات المتحدة حينئذ.  
وصرح هذا الحاكم أن نصف عدد الولايات المتحدة قد  
وعدت بمساعدته وإمداده بالرجال لمنع الزوج من دخول  
مدارس البيض ، وذهب في موقفه هذا إلى أبعد الحدود ،  
حتى لقد أحاط المدرسة العليا بمدينة « ليتل روك » ( قاعدة  
هذه الولاية ) بقوات من الميليشيا لمنع الطلبة الزوج من الاقتراب  
منها ومحاولة الالتحاق بها ، وهدد باستخدام القوات النظامية  
التابعة للولاية إذا سحب منه أيزنهاور قوات الميليشيا<sup>(٢)</sup>.

وفي مدينة ناشفيل Nashville ، قاعدة تينيسى Tennessee  
في الولايات المتحدة نفس الجمهور مدرسة لوجود طالب زنجي  
بها ودمر الانفجار معظم مباني المدرسة<sup>(٣)</sup> . واكتفى الرئيس  
أيزنهاور بأن يصف هذا الحادث بأنه « شيء فظيع » ، ثم  
قال : « إن الموقف يحتاج إلى كثير من الصبر ومعالجة الأمر  
باللين »<sup>(٤)</sup> . وهدد جون كسين زعيم حركة التفرقة العنصرية

( ١ ) أعداد الأهرام والأخبار السابق ذكرها .

( ٢ ) « الأخبار » في ١٠/٩/٥٧ .

( ٣ ) الأخبار ١١/٩/٥٧ . ( ٤ ) الأخبار ١٢/٩/٥٧ .



في هذه الولاية باستخدام الديناميت والمشائق والرصاص إذا سمح للزواج بدخول مدارس البيض<sup>(١)</sup>.

وفي اتحاد جنوب أفريقيا تسود نظم التمييز العنصرى بين البيض والسود في أعنف مظاهرها وأشدّها مجافاة للأخلاق وحقوق الإنسان<sup>(٢)</sup>. وعلى الرغم من الثورات العنيفة والمجازر الدامية التي حدثت في هذا الاتحاد من جراء ذلك، وعلى الرغم من استنكار شعوب العالم أجمع لمسلك حكومته في هذا الصدد، وعلى الرغم مما أصدره مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة وأصدرته مؤتمرات الكومنولث نفسها، وهى المنظمة التابع لها اتحاد جنوب أفريقيا، من أحكام ضد التمييز العنصرى وأوامر وقرارات بوجوب إلغائه، فإن حكومة الاتحاد لم تأبه لشيء من هذا، بل زادت عنفاً وقساوة في مسلكها ضد الملونين من أهل البلاد، إلى حد أن فرانسوا إيراسموس وزير العدل

(١) الأخبار ١٢/٩/٥٦.

(٢) يخضع هذا التمييز العنصرى لقوانين تعسفية غريبة من بينها مثلاً أن الإفريقى ليس له الحق في أن تعيش معه ابنته المتزوجة أو ابنه الذى يبلغ ١٨ سنة أو ابن أخيه أو ابن أخته أو حفيده أكثر من ٧٢ ساعة؛ وأنه لا يستطيع أن يزور صديقاً له ويمكث معه أكثر من ٧٢ ساعة؛ وأنه إذا كان ساكناً جديداً في منطقة ما ولم تصل إقامته فيها إلى ١٤ سنة فإن زوجته نفسها لا يجوز لها أن تمكث معه أكثر من ٧٢ ساعة. وهكذا يطارد القانون الإفريقى في كل مكان في البيت والمدرسة والجامعة والأماكن العامة والأتوبيس والكنيسة، حتى العلاقات الشخصية جريمة؛ فاتصال رجل أسود بامرأة بيضاء والعكس من أكبر الجرائم. (انظر جريدة الأهرام عدد ٢٧/٩/٦١).



في الاتحاد أعلن عقب قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة أن حكومة جنوب أفريقيا مصرة على موقفها من قانون التمييز العنصري . وأن حالة الطوارئ التي أعلنتها الحكومة ستستمر حتى يقضى على العناصر المعارضة لهذا القانون وحتى « لا يستطيع أفريقى أن يرفع رأسه في وجه أسياده البيض »<sup>(١)</sup>.

\*\*\*

أجل ! ما أبعد الفرق بين ديمقراطيتهم المزعومة التي تبيع هذه الاعتداءات الصارخة على مبادئ الأخلاق والعدالة ، وبين تعاليم الإسلام السمحة التي ظهر لنا مبلغ تقديسها لكرامة الإنسان وحقوقه بقطع النظر عن جنسه وشعبه ولونه ودينه ، ومبلغ احترامها لمبادئ المساواة بين جميع الناس في الحقوق العامة وشئون المسئولية والجزاء ، وما أبعد الفرق بين التصريحات التي صدرت عن كبار ساستهم وزعمائهم في منتصف القرن العشرين بتحقيق السود من مواطنيهم وحرمانهم معظم ما يتمتع به غيرهم من حقوق والتي قدمنا نماذج منها ، وبين ما صرح به الرسول عليه السلام حينما رأى أبا ذر الغفاري يحتد على رجل أسود وهو يحاوره ويقول له يا ابن السوداء ؛ فقد بدت حينئذ آثار الغضب الشديد على وجهه عليه السلام ، وانتهر أبا ذر وقال : « طفّ الصاع ، طفّ الصاع » أي

( ١ ) انظر هذا التصريح في أهرام ٦٠ / ٤ / ٩ وانظر تفاصيل الوقائع التي أشرنا إليها في أعداد جريدة الأهرام من ٦٠ / ٣ / ٢٣ إلى ٦٠ / ٤ / ٩ .

قد تجاوز الأمر حده « ليس لابن البيضاء يا أبا ذر على ابن  
السوداء فضل إلا بالتقوى أو بعمل صالح » .

\* \* \*

وأين من هذه القواعد السمحة التي قررها الإسلام في  
معاملة أهل الذمة ومعاملة أهل البلاد الخاضعة للمسلمين  
وفي مساواتهم بالمسلمين في كل شيء، مع احترام شعائهم  
وعقائدهم ، أين من هذه القواعد السمحة ما تسير عليه الأمم  
الغربية في العصر الحاضر في معاملة أهل البلاد المستعمرة  
لها أو الخاضعة لسلطانها إذ تسومهم سوء العذاب ، وتخضعهم  
في جميع شئون حياتهم لقوانين جائرة مذلة مهينة تتنافى مع  
أبسط حقوق الإنسان ، بينما تطبق قوانينها العامة على المستعمرين  
من أبنائها وعلى الجاليات الأجنبية الغربية الأصل . بل كثيراً  
ما تعمل هذه الأمم المستعمرة على إبادة الشعب الذي تستعمره  
إبادة جماعية لتخلو البلاد لبنيتها ، كما فعل الأوروبيون  
المستعمرون مع الهنود الحمر وغيرهم من السكان الأصليين  
لأمريكا<sup>(١)</sup> ومع السكان الأصليين لأستراليا ونيوزيلندا ؛ حتى  
إن السكان الأصليين لهذه القارات قد أبيدوا وانقرضوا ، ولم  
يبق منهم إلا فلول ضئيلة تضرب في مجاهل الأرض ويتعقبها  
الأوروبيون بالتقتيل والإبادة كما يتعقبون أنعام الصيد . ومن  
أجل ذلك تضمن قانون « الأمم المتحدة » مادة تحرم عمليات

( ١ ) انظر كتابنا عن « الهنود الحمر » في سلسلة « اقرأ » ( عدد ٨٨ ) .

« الإبادة الجماعية » للشعوب .

وقد نقلت إلينا الصحف أخيراً ما يثبت أن كثيراً من المستعمرين الأوروبيين لا يزالون إلى الوقت الحاضر يسировن على هذه المناهج الوحشية في مستعمراتهم . فمن ذلك ما ذكرته هذه الصحف عما عمله البرتغال في مستعمراتها . الإفريقية وهي غينيا البرتغالية وأنجولا وموزمبيق . ففي موزمبيق مثلاً يحشد الوطنيون ويساقون لأعمال السخرة في المزارع الإقطاعية وشركات احتكار القطن ، ولا يعطى العامل منهم أكثر مما يساوى قرشين مصريين أجراً على عمله طول اليوم ، والإفريقي الذى يرفض العمل يعتبر مشاغباً ويضرب « بالباشتيناو » ، وهو مضرب مثقوب يقطع العضل ويفجر منه الدم ويسبب التزيف . وتكاد المدن في موزمبيق تكون مقصورة على الأوروبيين ، ولا يرى فيها من الإفريقيين إلا الخدم والسعاة والكناسون ومن إليهم . وهؤلاء لا يجرؤ أحد منهم أن يجلس على أحد مقاهى الأرصفة أو يخالط الأوروبيين في الفنادق أو في مركبات « الترولى باس » . — أما الوطنيون فيعيشون على مسيرة دقائق من قلب هذه المدن الفخمة في أكواخهم البدائية التى لم تتغير منذ أن وطئ البرتغاليون أرض بلادهم ، أى منذ ٤٥٠ عاماً ، وهى أكواخ مخروطية الشكل مصنوعة من الخوص وتكاد تعوم وسط ما يغمرها من مياه الأمطار . ولقد ثار أهل هذه المستعمرات أكثر من مرة ، وكانت كل ثورة تقابل من البرتغال « بعمليات

تأديبية «على حد تعبير الحكومة البرتغالية . وهذه العمليات<sup>(١)</sup> التأديبية لم تكن في واقع الأمر إلا مجازر وعمليات إبادة جماعية .

٥

## تسوية الإسلام في هذه الحقوق بين الرجل والمرأة

سوى الإسلام بين الرجل والمرأة أمام القانون وفي شئون المسئولية والجزاء في الدنيا والآخرة . وفي هذا يقول الله تعالى :  
« من عمل صالحاً من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فلنحيينه حياة طيبة ولنجزينهم أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون »<sup>(٢)</sup> ؛ ويقول :  
« ومن يعمل من الصالحات من ذكر أو أنثى وهو مؤمن فأولئك يدخلون الجنة ولا يظلمون شيئاً »<sup>(٣)</sup> ؛ ويقول : « للرجال نصيب مما اكتسبوا وللنساء نصيب مما اكتسبن »<sup>(٤)</sup> ؛ ويقول : « الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة »<sup>(٥)</sup> ؛ ويقول :  
« والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله »<sup>(٦)</sup> .

(١) انظر عدد الأهرام الصادر في ٢٥/٩/٦١ وهو الذي نقلنا عنه جميع ما ذكرناه عن مستعمرات البرتغال في أفريقيا .

(٢) آية ٩٧ من سورة النحل . (٣) آية ١٢٤ من سورة النساء .

(٤) آية ٣٢ من سورة النساء . (٥) آية ٢ من سورة النور .

(٦) آية ٣٨ من سورة المائدة .

وسوى الإسلام كذلك بين الرجل والمرأة في الحقوق العامة والمدنية بمختلف أنواعها ؛ لا فرق في ذلك بين أن تكون المرأة متزوجة أو غير متزوجة ؛ فالزواج في الإسلام يختلف عن الزواج في معظم أمم الغرب في أنه لا يفقد المرأة اسمها ، ولا شخصيتها المدنية ، ولا أهليتها في التعاقد ، ولا حقها في التملك . بل تظل المرأة المسلمة بعد زواجها محتفظة باسمها واسم أسرتها ، وبكامل حقوقها المدنية ، وبأهليتها في تحمل الالتزامات وإجراء مختلف العقود من بيع وشراء ورهن وهبة ووصية وما إلى ذلك ، ومحتفظة بحقها في التملك تملكاً مستقلاً عن غيرها . فللمرأة المتزوجة في الإسلام شخصيتها المدنية الكاملة وثروتها الخاصة المستقلة عن شخصية زوجها وثروته . ولا يجوز للزوج أن يأخذ شيئاً من مالها قل ذلك الشيء أو كثر . قال تعالى : « وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج وآتيتم إحداهن قنطاراً فلا تأخذوا منه شيئاً أتأخذونه بهتانا وإثماً مبيناً ؟ ! وكيف تأخذونه وقد أفضى بعضكم إلى بعض وأخذن منكم ميثاقاً غليظاً ؟ ! » <sup>(١)</sup> . وقال : « ولا يحل لكم أن تأخذوا مما آتيتموهن شيئاً » <sup>(٢)</sup> . وإذا كان لا يجوز للزوج أن يأخذ شيئاً مما سبق أن آتاه لزوجته ، فإنه لا يحل له ، من باب أولى ، أن يأخذ شيئاً من مالها الأصيل ؛ إلا أن

(١) آتى ٢٠، ٢١ من سورة النساء.

(٢) آية ٢٢٩ من سورة البقرة .

يكون هذا أو ذاك برضاها وعن طيب نفس منها . وفي هذا يقول الله تعالى : «وآتوا النساء صدقاتهن نحلة» : فإن طبن لكم عن شيء منه نفساً فكلوه هنيئاً مريئاً» (١) . ولا يحل للزوج كذلك أن يتصرف في شيء من أموالها إلا إذا أذنت له بذلك أو وكلته في إجراء عقد بالنيابة عنها . وفي هذه الحالة يجوز أن تلغى وكالته وتوكل غيره إذا شاءت .

\* \* \*

وسوى الإسلام كذلك بين الرجل والمرأة في حق التعلم والثقافة ، فأعطى المرأة الحق نفسه الذي أعطاه الرجل في هذه الشئون ، وأباح لها أن تحصل على ما تشاء الحصول عليه من علم وأدب وثقافة وتهذيب ، بل إنه ليوجب عليها ذلك في الحدود اللازمة لوقوفها على أمور دينها وحسن قيامها بوظائفها في الحياة . وقد حث الرسول عليه الصلاة والسلام النساء على طلب العلم ، وجعله فريضة عليهن في هذه الحدود ، فقال عليه الصلاة والسلام : « طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة » . وضرب عليه الصلاة والسلام أروع مثل في الحرص على تعليم المرأة وتثقيفها بما فعله مع زوجته حفصة أم المؤمنين . فقد روى البلاذري في كتابه « فتوح البلدان » أن الشفاء العدوية ، وهي سيدة من بني عدى رهط عمر بن الخطاب ،



كانت كاتبة في الجاهلية ، وكانت تعلم الفتيات ، وأن حفصة بنت عمر أخذت عنها القراءة والكتابة قبل زواجها بالرسول عليه الصلاة والسلام . ولما تزوجها عليه السلام طلب إلى الشفاء العدوية أن تتابع تثقيفها وأن تعلمها تحسين الخط وتزيينه كما علمتها أصل الكتابة . وروى الواقدي أن عائشة وأم سلمة زوجتي الرسول عليه الصلاة والسلام تعلمتا القراءة والكتابة وأنهما كانتا تقرأن ولكنهما لم تجيدا الكتابة . وتدل شواهد كثيرة ، أن أبواب التعلم والثقافة بمختلف صنوفهما كانت مفتحة على مصاريعها للبنات العربية منذ عصر بني أمية ، وأنه قد نبغ بفضل ذلك عدد كبير من النساء العربيات ، وبرزن في علوم القرآن والحديث والفقه واللغة وشتى أنواع المعارف والفنون ، بل لقد كانت منهن معلمات فضليات تخرج على أيديهن كثير من أعلام الإسلام . فقد ذكر ابن خلكان أن السيدة نفيسة بنت الحسين بن زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب ، وهي صاحبة المقام المعروف في مصر ، كان لها بمصر مجلس علم حضره الإمام الشافعي نفسه ، وسمع عليها فيه الحديث . وعد أبو حيان من بين أساتذته ثلاثاً من النساء هن : مؤنسة الأيوبية بنت الملك العادل أخ صلاح الدين الأيوبي ؛ وشامية التيمية ؛ وزينب بنت المؤرخ الرحالة عبد اللطيف البغدادي صاحب كتاب « الإفادة والاعتبار » . ولا يفرق الإسلام في حق التعلم والثقافة بين الحرة والأمة .



بل إن الرسول عليه السلام لم يحث على تعليم الحرة ولم يرغب في تثقيفها بمقدار ما حث على تعليم الأمة ورغب في تثقيفها وتأديبها . فقد روى البخارى في صحيحه عن أبى بردة عن أبيه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أيما رجل كانت عنده وليدة ( أى جارية ) فعلمها فأحسن تعليمها وأدبها فأحسن تأديبها ثم أعتقها وتزوجها فله أجران » .

وينبئنا التاريخ الإسلامى أن فرص التعلم والثقافة كانت متاحة للجوارى على الأخص فى أوسع نطاق فى مختلف العصور الإسلامية ، وأن هذه الفرص قد آتت ثمرتها الطيبة ، فأنشأت آلافاً من الجوارى المبرزات فى علوم القرآن والحديث والفقه واللغة والأدب وشتى أنواع المعارف والفنون . وكتب التاريخ والأدب العربى مملوءة بأخبار هؤلاء الجوارى وما بلغنه من شأو بعيد فى ميادين العلوم والآداب وما كان لهن من فضل فى النهوض بالثقافة العربية والإسلامية . بل إن هذه الآثار لتدل على أنه قد نبغ من الجوارى معلمات فضليات تخرج على أيديهن كثير من أعلام الإسلام . فمن ذلك ما رواه المصنف فى كتابه « نفح الطيب » أنه كان لابن المطرف اللغوى جارية أخذت عن مولاها النحو واللغة ، ولكنها فاقتته فى ذلك . وبرعت فى العروض على الأخص ، ومن ثم سميت « بالعروضية » ، وأنها كانت تحفظ عن ظهر قلب كتابى « الكامل » للمبرد و « الأمالى » لأبى على القالى ، وتشرحهما ، وعليها درس

كثير من العلماء هذين الكتابين وعنها أخذوا العروض. وذكر ابن خلكان أن شهدة الكاتبة — وكانت جارية في الأصل — كان لا يشق لها غبار في العلم والأدب والخط الجيد الجميل ، وأنه قد سمع عليها وأخذ عنها خلق كثير .

ومن هذا يظهر أن الإسلام قد هيا للنساء على العموم فرصاً للتربية الراقية من انتهزنها منهن بلغن أعلى المراتب التي قدر للرجال بلوغها . فلم يكن السبب في الجهل الذي كان فاشياً بين النساء المسلمات في الجيل الماضي راجعاً إلى النظم التربوية في الإسلام ، وإنما كان السبب في ذلك انحراف المسلمين عما سنّه الإسلام من نظم في شئون التربية والتعليم . وإذا كانت الأمم الإسلامية قد اتجهت في العصر الحاضر إلى تربية البنت وتثقيفها فإنها بذلك لم تأت بدعاً من العمل في تاريخها ، وإنما أحييت سنة صالحة سنّها النبي صلى الله عليه وسلم وأخذ بها الخلفاء والأمراء من بعده .

\* \* \*

وسوى الإسلام كذلك بين الرجل والمرأة في حق العمل ، فأباح للمرأة أن تضطلع بالوظائف والأعمال المشروعة التي تحسن أداءها ولا تتنافر مع طبيعتها . ولم يقيد هذا الحق إلا بما يحفظ للمرأة كرامتها ، ويصونها عن التبذل ، وينأى بها عن كل ما يتنافى مع الخلق الكريم . فاشترط أن تؤدي عملها في وقار وحشمة وفي صورة بعيدة عن مظاهر الفتنة ، وألا يكون

من شأن هذا العمل أن يؤدي إلى ضرر اجتماعي أو خلقي ،  
أو يعوقها عن أداء واجباتها الأخرى نحو زوجها وأولادها  
وبيتها ، أو يكلفها ما لا طاقة لها به ، وألا تخرج في زيارتها  
وزينتها وستر أعضائها وجسمها واختلافها بغيرها في أثناء أدائها لعملها  
في الخارج عما سنته الشريعة الإسلامية في هذه الشئون . وقد  
كانت النساء في عهد الرسول عليه الصلاة والسلام يقمن بكثير من  
الأعمال . وإليك مثلا أسماء بنت أبي بكر ( وهي أخت عائشة  
أم المؤمنين وزوجة الزبير ) فقد كانت تقوم بكثير من الأعمال  
اللازمة لزوجها وأسرته في داخل بيتها وخارجه . وفي ذلك  
تقول هي نفسها : « كنت أخدم الزبير خدمة البيت كله ،  
وكننت أسوس فرسه وأعلفه واحتش له ، وكننت أخرز الدلو  
وأسقى الماء ، وأحمل النوى على رأسي من أرض له على ثلثي  
فرسخ » . بل لقد اضطلعت المرأة المسلمة ببعض شئون الحرب  
نفسها في عهد الرسول عليه السلام . فلم تخل غزوة من غزواته  
من نساء يقمن بمساعدة الرجال وشئون الإسعاف للجرحى .  
ومن بين هؤلاء من حفظ هن التاريخ مواقف بطولة مجيدة كالسيدة  
أمية بنت قيس الغفارية التي أكبر الرسول عليه الصلاة والسلام  
حسن بلائها في غزوة خيبر ، فقلدها بعد انتهاء هذه الغزوة  
قلادة تشبه الأوسمة الحربية في عصرنا الحديث . وظلت هذه  
القلادة تزين صدرها طول حياتها . ولما ماتت دفنت معها  
عملا بوصيتها .

ولم يفرق الإسلام بين الرجل والمرأة إلا حيث تدعو إلى هذه  
التفرقة مراعاة طبيعة كل من الجنسين وأعبائه في الحياة وما  
يصالح له وكفالة الصالح العام وصالح الأسرة نفسها .  
وسنعرض في الباب الثالث لناحية من أهم نواحي هذه التفرقة ،  
وهي التفرقة بينهما في الميراث ، مبينين الأسباب الاقتصادية  
والاجتماعية التي دعت إلى ذلك . ويقاس على هذه الناحية  
جميع النواحي التي فرق فيها الإسلام بين الجنسين .

## موازنة بين موقف الإسلام حيال المرأة وموقف الشرائع الأخرى

وهذه المنزلة من المساواة لم تصل إلى مثلها شريعة ما من الشرائع السابقة للإسلام .

فالشريعة اليهودية تجرد المرأة من معظم حقوقها المدنية وتجعلها تحت ولاية أبيها وأهلها قبل زواجها ، وتحت ولاية زوجها بعد زواجها ، وتتركها في كلتا الحالتين منزلة تقرب من منزلة الرقيق . بل إنها لتبيح للوالد المعسر أن يبيع ابنته بيع الرقيق لقاء ثمن يفرج أزمتها (١) .

وتنص الشريعة البرهمية الهندية على أن المرأة تظل طول حياتها تحت سيطرة الرجل ومنفذة لأوامره ، وليس لها الحق في أي تصرف قانوني ، ولا في أن تجري أي أمر وفق مشيئتها . وإلى هذه الأحكام تشير المادتان ١٤٧ ، ١٤٨ من قوانين مانو إذ تقرران « أنه لا يحق للمرأة في أية مرحلة من مراحل حياتها ، أي سواء في طفولتها وفي شبابها وفي شيخوختها ، أن تجري أي أمر وفق مشيئتها ورغبتها الخاصة ، حتى لو كان

(١) انظر فقرات ٧ - ١٢ من الإصحاح الحادي والعشرين من سفر الخروج .

ذلك من الأمور الداخلية لمنزلها ( مادة ١٤٧ ) . ففي مراحل طفولتها تتبع والدها ؛ وفي مرحلة شبابها تكون تابعة لزوجها ، فإذا مات زوجها تنتقل الولاية عليها إلى أبنائه ، فإن لم يكن له أبناء تنتقل الولاية عليها إلى رجال عشيرته الأقربين ، فإن لم يكن له أقرباء انتقلت الولاية عليها إلى عمومها ، فإن لم يكن لها رجال عمومة انتقلت الولاية عليها إلى الحاكم . فليس للمرأة في أية مرحلة من مراحل حياتها حق في الحرية ولا في الاستقلال ولا في التصرف وفق ما تشاء ( مادة ١٤٨ ) .

وكذلك كان الشأن عند قدامى الرومان واليونان حتى في أرق عصورهم وأدناها إلى النظام الديمقراطي . فقد جرد القانون الروماني المرأة الرومانية نفسها من معظم حقوقها المدنية في مختلف مراحل حياتها . فقبل زواجها تكون تحت السيطرة المطلقة لرئيس الأسرة *Pater Familias* ( الذي قد يكون أباه أو جدها لأبيها ) ، وتعطيه هذه السيطرة كافة الحقوق عليها ، حتى حق الحياة والموت وحق إخراجها من الأسرة وبيعها بيع الرقيق . وبعد زواجها واعتراف الزوج بها *mariage avec manus* تصبح بمثابة بنت من بناته ، فتقطع علاقتها انقطاعاً تاماً بأسرتها القديمة ، ويحل زوجها محل أبيها أو جدها في الحقوق السابق ذكرها<sup>(١)</sup> .

ولا يقتصر القانون اليوناني على تجريد المرأة من حقوقها

المدنية ووضعها تحت السيطرة المطلقة للرجل في مختلف مراحل حياتها ، بل يعتبرها هي نفسها من « ممتلكات » ولي أمرها قبل زواجها ، ومن « ممتلكات » زوجها بعد الزواج ، ولا يميزها في الحالة الأخيرة إلا بميزات تافهة عن سرديات الزوج وجواريه<sup>(١)</sup>.

وكانت قوانين أثينا نفسها ، وهي أرقى قوانين اليونان جميعاً ، وأدناها إلى الديمقراطية ، لا تتيح فرصة الثقافة والتعلم إلا للأحرار من ذكور اليونان ، بينما توصدها إيصاداً تاماً أمام النساء . وقد عبّر عن وجهة نظرهم هذه أصدق تعبير ، وصاغها في صورة نظرية علمية كبير فلاسفتهم أرسطو ، إذ يقرر في كتابه « السياسة » أن الطبيعة لم تزود النساء بأى استعداد عقلى يعتد به ، ولذلك يجب أن تقتصر تربيتهن على شئون تدبير المنزل والحضانة والأمومة . ولم يكن أرسطو في ذلك معبراً عن رأيه الشخصى ، وإنما كان مسجلاً لما كان يجرى عليه العمل في دولة أثينا التى يعدون نظامها أرقى نظام ديمقراطى في الأمم السابقة للإسلام ، ولذلك حينما قرر أفلاطون في مدينته الخيالية « الجمهورية » مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في حق التعلم والثقافة والاضطلاع بمختلف الوظائف كانت آراؤه موضع تهكم وسخرية من مفكرى أثينا وفلاسفتها وشعرائها ،

V. Glotz : La Solidarité de la Famille en Grèce. p. 31 (١)  
et suiv.



حتى إن أريستوفان عميد شعراء الكوميديا في ذلك العصر وقف تمثيليتين اثنتين من تمثيلياته على السخرية بهذه الآراء ، وهما « برلمان النساء » و « بلوتوس » .

بل إن هذه المنزلة من المساواة التي قررها الإسلام بين الرجل والمرأة لم يصل إلى مثلها أحدث القوانين في أعرق الأمم الديمقراطية الحديثة . فحالة المرأة المتزوجة في فرنسا مثلاً كانت إلى عهد قريب ، بل لا تزال إلى الوقت الحاضر ، أشبه شيء بحالة القصر المدني . فقد جردها القانون من صفة الأهلية في كثير من الشؤون المدنية ، كما كانت تنص على ذلك المادة السابعة عشرة بعد المائتين من القانون المدني الفرنسي ( قانون نابليون ) إذ تقرر : « أن المرأة المتزوجة ، حتى لو كان زواجها قائماً على أساس الفصل بين ملكيتها وملكيتها زوجها ، لا يجوز لها أن تهب ، ولا أن تنقل ملكيتها ، ولا أن ترهن ، ولا أن تملك بعوض أو بغير عوض بدون اشتراك زوجها في العقد أو موافقته عليه موافقة كتابية » . وعلى الرغم مما أدخل على هذه المادة من قيود وتعديلات فيما بعد فإن كثيراً من آثارها لا يزال ملازماً لوضع المرأة الفرنسية المتزوجة من الناحية القانونية إلى الوقت الحاضر .

ولتوكيد هذا الرق المدني المفروض على المرأة الغربية المتزوجة تقرر قوانين الأمم الغربية ويقتضى عرفها أن المرأة بمجرد زواجها تفقد اسمها واسم أسرتها ، فلا تعود تسمى فلانة

بنت فلان ، بل تحمل اسم زوجها وأسرته . أو تتبع اسمها الصغير باسم زوجها وأسرته ، بدلا من أن تتبعه باسم أبيها وأسرته كما هو النظام الإسلامى . وفقدان المرأة المتزوجة لاسمها وخملها اسم زوجها كل ذلك يرمز إلى فقدان الشخصية المدنية للمرأة الغربية واندماجها فى شخصية زوجها . على حين أنه بحسب النظام الإسلامى تحتفظ المرأة بعد زواجها باسمها واسم أبيها وأسرته ولا تحمل اسم زوجها مهما كانت مكانته . فزوجات الرسول عليه الصلاة والسلام أنفسهن كن يسمين بأسمائهن وأسماء آبائهن وأسرتهن ، فكان يقال عائشة بنت أبى بكر ، وحفصة بنت عمر . . . ، وما كن يحملن اسم زوجهن ، مع أنهن كن زوجات لخير خلق الله .

## الباب الثالث

مساواة الإسلام بين الناس  
في شئون الاقتصاد



سنمهد في الفقرات الأربع الأولى من هذا الباب لموضوعنا بالكلام على النظم الاقتصادية ، واختلافها باختلاف الأمم والمذاهب ، وعلاقتها بأنواع الملكية وحقوقها وواجباتها ، والمقصود من كلمة المساواة في شئون الاقتصاد .

ثم نتقل بعد ذلك إلى بيان موقف الإسلام حيال هذه المساواة ، ووضعها بين النظم الاقتصادية الأخرى ، وما يقرره في هذا الصدد من مبادئ ، وما يرى إليه من أغراض ، وما يتخذه من وسائل لتحقيق أغراضه .

## ١

### النظم الاقتصادية واختلافها باختلاف الأمم والمذاهب وعلاقتها بأنواع الملكية

#### النظام الشيوعي والنظام الفردي

تختلف النظم الاقتصادية التي تسير عليها المجتمعات في الوقت الحاضر ، والتي سارت عليها من قبل ، تبعاً لاختلاف موقفها حيال الملكية وأنواعها وحقوقها وواجباتها . وذلك أن الملكية تنقسم قسمين : ملكية فردية ، و ملكية جماعية .

فأما الملكية الفردية فهي التي يكون المالك فيها فرداً معيناً بذاته أو أفراداً معينين بذواتهم .

وأما الملكية الجماعية فهي التي لا يكون المالك فيها فرداً معيناً بالذات ولا أفراداً معينين بذواتهم ، وإنما يكون شخصاً معنوياً كالأسرة والعشيرة والقبيلة والنقابة والجمعية والأمة والدولة والحكومة ... وما إلى ذلك . فحينما يقال مثلاً إن هذه الأرض ملك للدولة أو للأمة يكون معنى ذلك أنها ملك للشخص المعنوي المتمثل في الدولة أو الأمة والمفروض فيه الدوام والبقاء على الرغم من فناء الأفراد الذين يتمثل فيهم وتجددهم جيالاً بعد جيل . ونظام الملكية الجماعية معترف به في جميع النظم والشرائع . فليس ثمة شريعة إنسانية لا تقر الملكية الجماعية في صورة ما ؛ وليس ثمة أمة قديمة ولا حديثة لا يوجد فيها مظهر ما من مظاهر هذه الملكية .

ولإنما الخلاف بين الأمم والشرائع في هذه الناحية ينحصر في موقفها حيال الصورة الثانية من الملكية ، وهي الملكية الفردية . وقد انقسمت في هذا الصدد فريقين :

أحدهما أصحاب المذهب الشيوعي ، وهم الذين لا يقرون الملكية الفردية على الإطلاق أو لا يقرونها إلا في أمور ليست ذات بال في شئون الإنتاج .

والفريق الآخر أصحاب المذهب الفردي وهم الذين يقرون الملكية الفردية في العقار والمنقول ومصادر الإنتاج .

## حقوق الملكية الفردية

### حق الدوام وحق حرية التصرف

والملكية الفردية تمنح صاحبها حقوقاً كثيرة يرجع أهمها إلى حقين رئيسيين . حق الدوام *Perpétuité* ، وحق حرية التصرف *Libre disposition* .

أما حق الدوام فمعناه بقاء الملكية ما بقيت العين المملوكة . وهذا الدوام يكون أحياناً دواماً حقيقياً ، وأحياناً يكون دواماً اعتبارياً . فيكون دواماً حقيقياً إذا كانت العين المملوكة قابلة للاستهلاك وأتبع لصاحبها أن يستهلكها في حياته . ففي هذه الحالة يصدق على الملكية أن يد مالكتها بقيت مسيطرة عليها طول المدة التي استغرقها بقاؤها، ويكون الدوام اعتبارياً إذا كانت العين المملوكة غير قابلة للاستهلاك كالأراضي والعقار فيموت صاحبها وهي لا تزال في حوزته ، أو قابلة للاستهلاك ولم يتح لمالكها أن يستهلكها في حياته . ففي هذه الأحوال يتحقق الدوام في صورة اعتبارية تواضعت عليها الشرائع التي تقر الملكية الفردية . وذلك بأن تنتقل العين بعد وفاة مالكتها إلى من يوصى هو بانتقالها إليه أو إلى من تقرر النظم الاجتماعية انتقالها إليه من أقربائه عن طريق الميراث . ففي كلتا الحالتين



لا يعتبر هذا الانتقال تملكاً جديداً من جميع الوجوه . بل  
يعتبر بمثابة امتداد للتملك القديم ، لتحقيقه لرغبة المالك  
الأصلي في حالة الوصية أو لتعلقه بأفراد يمتنون للمالك الأصلي  
بلحمة قرابة قوية تجعلهم صورة متجددة منه في حالة الميراث .  
فكأن هؤلاء وأولئك ممثلون للمالك الأول ، وكأن المالكية الأولى  
نفسها لا تزال قائمة ، وإن لبست ثوباً آخر غير ثوبها القديم .  
وأما الحق الثاني وهو حرية التصرف فمنها أن يكون للمالك  
الحق في أن يفعل في ملكه ما يشاء وفي أن يهمله فلا يفعل  
فيه شيئاً . فحرية التصرف لها وجهان : وجه إيجابي ؛ ووجه  
سلبي . ويتمثل وجهها الإيجابي في أمور كثيرة من أهمها  
استغلال الشيء المملوك واستهلاكه وإبادته وهبته والتبرع به  
بدون مقابل وإعارته وتأجيريه والوصية به ووقف غلته على فرد  
أو أفراد أو هيئة ما بعد الوفاة .

## ٣

تقييد الملكية الفردية في نطاقها وحقوقها

وفرض واجبات على المالك في مقابل الحقوق :

النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي

ولا توجد شريعة من الشرائع التي تقر الملكية الفردية تبيع  
هذه الملكية في جميع الأشياء وتمنح المالك الحقين السابقين

ذكرهما على إطلاقهما وتعفيه من الواجبات . بل إن كل شريعة منها لتقيّد الملكية الفردية في نطاقها ، فتستثنى بعض أشياء لاتجيز فيها هذه الملكية وإنما توجب أن تكون ملكيتها جماعية ، وتعتمد إلى الحقين السابقين فتقيدهما بعدة قيود ، وتفرض على المالك في مقابلهما عدة واجبات .

غير أن هذه الشرائع يختلف بعضها عن بعض في مدى تقييدها لنطاق الملكية الفردية وحقوقها وفي مبلغ ما تفرضه عليها من واجبات .

فمن هذه الشرائع ما يوسع من نطاق هذه الملكية وحقوقها ، فلا يستثنى منها إلا الأشياء التي لا تصلح فيها إلا الملكية الجماعية ، ولا يقيد حقوق المالك ولا يفرض عليه من الواجبات إلا في الحدود التي تدعو إليها الضرورة ومراعاة حق الجماعة وحق الآخرين : وبالحملة ينجح إلى تغليب ناحية حقوق الملكية الفردية على ناحية واجباتها . — وهذا هو النظام الرأسمالي ، الذي يطغى في ظله رأس المال الفردي ، ويسيطر على شئون الاقتصاد ، وتتسع من جرائه الفروق المالية بين الأفراد والطبقات . ومن هذه الشرائع ما يضيق من نطاق الملكية الفردية وحقوقها ، فيستثنى منها أموراً كثيرة يعتمد إلى تأميمها ، أي إلى جعل ملكيتها جماعية لتحقيق الصالح العام ، ويكثر من القيود الموضوعة على حقوقها ومن أعبائها الواجبة على مالكيها للدولة والمجتمع : وبالحملة ينجح إلى تغليب ناحية الواجبات

على ناحية الحقوق . - وهذا هو النظام الاشتراكي . الذي  
 يقلم أظفار رأس المال . ويجرده من وسائل السيطرة والنفوذ .  
 ويعمل على تقليل الفروق بين الطبقات وتقريبها بعضها من بعض .  
 والنظم الاشتراكية أنواع مختلفة : فمنها ما لا يبعد كثيراً  
 عن النظام الرأسمالي ؛ ومنها ما يمعن في اتجاهه اليساري فيبالغ  
 في تضيقه لنطاق الملكية الفردية وفي إكثاره من واجباتها  
 فيقرب بذلك من النظام الشيوعي ؛ ومنها ما هو وسط بين  
 هذا وذاك .

\* \* \*

- فلا تخرج النظم الاقتصادية إذن عن خمسة أنواع :
- ١ - نظام شيوعي يلغى رأس المال الفردي والملكية الفردية .
  - ٢ - ونظام رأسمالي يطلق العنان لرأس المال الفردي .
  - ٣ - ونظام اشتراكي متطرف إلى اليسار وقريب من  
 النظام الشيوعي ، يقرر رأس المال الفردي ولكن يمعن في إضعافه .
  - ٤ - ونظام اشتراكي متطرف إلى اليمين وقريب من النظام  
 الرأسمالي ، يجنح إلى تخفيف رقابته على رأس المال الفردي .
  - ٥ - ونظام اشتراكي وسط بين النظامين الأخيرين (١) .

---

( ١ ) في هذه الأمور تفاصيل كثيرة لا يتسع المقام لذكرها . ولم نرد بما  
 ذكرناه في هذه الفقرة إعطاء تعاريف دقيقة لهذه النظم ، وإنما أردنا مجرد تقريب  
 الحقائق إلى الأذهان .

## المقصود من « المساواة في شئون الاقتصاد »

وفي ظل أى نظام تتحقق هذه المساواة

لا يقصد بالمساواة في شئون الاقتصاد أن يكون الناس سواسية كأسنان المشط فيما يملكون وفيما ينعمون به من متع الحياة المادية ، لأن هذا المعنى لم يتحقق في أى عصر ولا في أى مجتمع ، ولا يمكن أن يتحقق في مستقبل النوع الإنسانى ، إذ يستحيل تصويره من الناحية العقلية : فما دام الناس لم يخلقوا على غرار واحد ، بل فطروا مختلفين في مواهبهم وكفاياتهم وقدراتهم الجسمية والعقلية وفيما يستطيع أن يحققه كل منهم لنفسه وغيره من منفعة ، فإنه لا يتصور أن تتحقق بينهم المساواة الاقتصادية بالمعنى السابق ذكره . بل إن هذا المعنى لا يتحقق في النظام الشيوعى نفسه . لأن النظام الشيوعى ، وإن كان لا يقر الملكية الفردية في مصادر الإنتاج ، فإنه يعطى كل فرد بحسب حاجاته أو بحسب كفاياته وما يقدمه من عمل وخدمات . ولما كان الناس مختلفين في حاجاتهم وفي كفاياتهم وما يستطيعون تقديمه من عمل وخدمات ، لذلك نراهم في ظل النظام الشيوعى نفسه مختلفين فيما يملكون من سلع استهلاكية وفيما ينعمون به من متع الحياة المادية .

ولأنما يقصد بالمساواة في شئون الاقتصاد أن يكون ثمة من النظم ما يحقق تكافؤ الفرص بين الناس في النواحي الاقتصادية ويدلل لكل فرد سبل الحصول على المال ، ويعطى كل مجتهد جزاء اجتهاده من ثمرات الحياة الدنيا ، ويعمل في الوقت نفسه على تحقيق التوازن الاقتصادي ، وتقليل الفروق بين الطبقات وتقريبها بعضها من بعض ، ويحول دون تضخم الثروات ودون تجمعها في أيدي قليلة ، ويقلم أظفار رأس المال ، ويجرده من وسائل السيطرة والنفوذ .

والمساواة بهذا المعنى لا يمكن أن تتحقق في ظل النظام الشيوعي ولا في ظل النظام الرأسمالي . أما عدم إمكان تحقيقها في ظل النظام الشيوعي ، فذلك لأن هذا النظام يحول بين الفرد وبين ملكية الأشياء فلا يدلل أمامه سبل الحصول على المال . وأما عدم إمكان تحقيقها في ظل النظام الرأسمالي ، فذلك لأن هذا النظام يطلق العنان لرأس المال فيطغى على ما عداه ويسيطر على شئون الاقتصاد ، وتتضخم من جرائه الثروات في يد بعض الناس ، وتتسع الفروق المالية بين الطبقات والأفراد .

ولأنما تتحقق المساواة بهذا المعنى في ظل النظام الاشتراكي ، كما يظهر ذلك مما ذكرناه بصدد هذا النظام في الفقرة السابقة ، وتتحقق على أكمل وجه في ظل النوع المعتدل من أنواع هذا النظام .

## وصف محمل للنظام الاقتصادي في الإسلام

وضعه بين النظم الاقتصادية ومدى تحقيقه .

لمبدأ المساواة في شئون الاقتصاد

وضع الإسلام في شئون الاقتصاد نظاماً حكيمة تقرر الملكية الفردية وتحيطها بسياج من الحماية ، وتذلل أمام الفرد سبل التملك والحصول على المال ، وتشجع على العمل ، وتعطي كل مجتهد جزاء اجتهاده من ثمرات الحياة الدنيا وتفسح المجال أمام المنافسة والعمل على التفوق ، وبذلك تحقق تكافؤ الفرص بين الناس في هذه الميادين ؛ ولكنها من جهة أخرى تقلم أظفار رأس المال ، وتجرده من وسائل السيطرة والنفوذ ، بدون أن تشل حركته وتعوقه عن القيام بوظيفته بوصفه عاملاً هاماً من عوامل الإنتاج ، وتعمل على استقرار التوازن الاقتصادي ، وإذابة الفروق بين الطبقات ، وتقريبها بعضها من بعض ، وتحول دون تضخم الثروات ودون تجمعها في أيدي قليلة ، وتقيم العلاقات الاقتصادية بين الناس على دعائم متينة من التكافل والتعاون والتواصي بالبر والعدل والإحسان ، وتضع أمثل نظام للضمان الاجتماعي ، وتكفل لكل فرد حياة إنسانية كريمة .

فالنظام الاقتصادي في الإسلام ليس إذن نظاماً شيوعياً ،

لأنه يقر الملكية الفردية ويحميها ، وليس نظاماً رأسمالياً .  
لأنه لا يطلق العنان لرأس المال ، بل يحرص على تجريده من  
وسائل السيطرة والنفوذ . وليس من النظم الاشتراكية المتطرفة  
إلى اليسار ، لأنه لا يمعن في إضعاف رأس المال الفردى بل  
يفسح له المجال للقيام بوظيفته في حدود الصالح العام بوصفه  
عاملاً هاماً من عوامل الإنتاج ، وليس من النظم الاشتراكية  
المتطرفة إلى اليمين ، لأنه لا ينجس مثلها إلى تخفيف رقابته  
على الملكية الفردية ورأس المال الفردى .

وهو نظام نسيج وحده ، منقطع النظير بين النظم الاقتصادية  
السائدة في الوقت الحاضر ، لا يدانيه نظام منها في سموه ودقته  
ومبلغ تحقيقه لخير الأفراد والجماعات ، له مقوماته ومثاليته  
الخاصة به . وإذا كان لا بد من وصفه بصفة من الصفات  
المتداول استعمالها على ألسنة المحدثين من علماء الاقتصاد ،  
فلننا نصفه بأنه نظام اشتراكي معتدل .

والنظم الاشتراكية في عمومها ، كما تقدم بيان ذلك ،  
نظم وسطى بين الشيوعية والرأسمالية ، تأخذ ما فيها من محاسن ،  
وتبرأ مما تنطويان عليه من مثالب . والنظام المعتدل منها هو  
أوسطها جميعاً . فالنظام الإسلامى إذن وسط من وسط ،  
ونحيار من نحيار .

وفى ظل النظم الاشتراكية على العموم تتحقق المساواة  
في شئون الاقتصاد بالمعنى الذى ذكرناه كما تقدم بيان ذلك .



في ظل المعتدل منها يكمل تحقيق هذه المساواة . ففي ظل الإسلام تتحقق إذن المساواة في شئون الاقتصاد على أكمل وجه وأمثلة طريق .

هذا هو مجمل النظام الاقتصادي في الإسلام . وسيأتى تفصيل ذلك فيما بقى من فقرات هذا الباب .

## ٦

الدعائم التي أقام عليها الإسلام نظامه الاقتصادي

أقام الإسلام بنيان نظامه الاقتصادي على ست دعائم تعمل متضافرة على تحقيق المساواة في شئون الاقتصاد .

( الدعامة الأولى ) تتمثل في العمل على تضيق نطاق الملكية الفردية لخير الجماعة وفي سبيل الصالح العام . وقد قرر الإسلام لتحقيق هذه الغاية مبادئ كثيرة يرجع أهمها إلى المبدأين الآتين :

١ - تحريم الملكية الفردية للأشياء الضرورية لجميع الأفراد وإدخالها في نطاق الملكية الجماعية .

٢ - تحريمه لطرائق الكسب غير المشروع ولامتلاك ما ينجم عنها من مال وإباحته مصادرة هذا المال وإلحاقه بأموال القطاع العام .

وسنشرح هذين المبدأين في الفقرتين التاليتين وهما الفقرتان السابعة والثامنة .

( والدعامة الثانية ) أنه أباح لأولياء الأمور نزع الملكية الفردية وجعلها ملكية جماعية كما أباح لهم تخصيص الملكية الجماعية وتقييد الانتفاع بها ، إذا اقتضى الصالح العام اتخاذ إجراء من هذين الإجراءين . وسنشرح ذلك في الفقرة التاسعة من هذا الباب .

( والدعامة الثالثة ) أنه أباح لأولياء الأمور اتخاذ ما يروونه كفيلاً بتحقيق التوازن بين طبقات المجتمع . وسنشرح ذلك في الفقرة العاشرة من هذا الباب .

( والدعامة الرابعة ) تتمثل في تقييد الحق الأول من حق الملكية الفردية، وهو حق الدوام، بقيود تكفل توزيع الثروات توزيعاً عادلاً وتحول دون تضخمها ودون تجمعها في أيدي قليلة . ويبدو ذلك في النظم التي قررها الإسلام بصدد الوصية والميراث . وسنشرح ذلك في الفقرة الحادية عشرة من هذا الباب .

( والدعامة الخامسة ) تتمثل في تقييد الحق الثاني من حق الملكية الفردية وهو حرية التصرف بقيود تكفل اتقاء الضرر والضرار وتحقيق الصالح العام . وسنشرح ذلك في الفقرة الثانية عشرة من هذا الباب .

( والدعامة السادسة ) تتمثل في واجبات وأعباء مالية يضعها الإسلام على كاهل المالك لتحقيق التوازن الاقتصادي وتقليل الفروق بين الطبقات وإقامة العلاقات الاقتصادية بين الناس على أساس التكافل والتواصي بالبر والخير والعدل والإحسان ،

وضمان حياة إنسانية كريمة لأفراد الطبقات الدنيا والطبقات الكادحة . وترجع أهم هذه الواجبات والأعباء إلى خمسة أنواع . وهي : الزكاة ؛ والضرائب ، والكفارات ؛ والصدقات الموسمية ؛ والتكافل الاجتماعي ؛ والصدقات المستحبة . وسنشرح هذه الأعباء في الفقرات الأخيرة من هذا الباب .

## ٧

## تقرير الإسلام لنظام الملكية الجماعية

في الأشياء الضميرية لجميع الناس  
أخرج الإسلام من نطاق الملكية الفردية الأشياء التي لا يتوقف وجودها ولا الانتفاع بها على مجهود خاص وتكون ضرورية لجميع الناس ؛ فأوجب أن تكون ملكيتها ملكية جماعية ، حتى لا يستبد بها فرد أو أفراد ، فيضار المجتمع من جراء ذلك . وقد عدّ الرسول عليه الصلاة والسلام من هذا النوع أربعة أشياء ، وهي الماء والكلا والنار والملح ؛ فقال « الناس شركاء في ثلاثة : الماء والكلا والنار »<sup>(١)</sup> . وروى أبو داود أن رجلاً سأل النبي عليه السلام فقال يا رسول الله ما الشيء الذي لا يجوز منعه ؟ فقال الماء . قال وماذا أيضاً ؟ قال الكلا . قال وماذا أيضاً ؟ قال الملح .

( ١ ) ذكره صاحب مصابيح السنة في الحسان .

والمراد بالنار مواد الوقود التي لا يتوقف وجودها ولا الانتفاع بها على مجهود خاص كالحطب في الغابات وبين الأشجار البرية غير المملوكة والذي تلقيه الريح في فلاة ونحوها . والمراد بالملح النوع الذي يظهر وحده في الجبال والصحارى ونحوها ويمكن الحصول عليه بدون مشقة ولا علاج خاص . ويؤيد ذلك ما ورد في كتب السنة أن أبيض بن حمال وفد من اليمن على رسول الله صلى الله عليه وسلم وطلب إليه أن يقطعه الملح الذي ببعض الجهات في بلاده فأقطعه له رسول الله صلى الله عليه وسلم . فلما خرج بصفقته قال رجل : « يا رسول الله إن هذا الملح بأرض ليس فيها ماء » أي يستخرج بدون مشقة ، وليس كالملح الذي يستخرج من الملاحات بعلاج خاص « ومن ورده من الناس أخذه ، وهو مثل الماء العد » أي مثل الماء الجارى الذي لا تنقطع مادته . فقال عليه الصلاة والسلام لما سمع ذلك : « فلا إذن » . وانتزع الملح من أبيض بن حمال . وقد وضع العلامة السندى في شرحه لهذا الخبر بسنن ابن ماجة الأصل الذي أنبى عليه عمل الرسول عليه الصلاة والسلام فقال : « أعطاه ذلك أولا ظناً منه بأنه معدن يحصل منه الملح بعمل وكد ، فلما ظهر خلافه رجع » ، ثم قال : « وفيه دليل على أن المعادن إذا كانت ظاهرة يحصل المقصود منها من غير تعب وكد لا يجوز إقطاعها ، بل الناس فيها سواء كالمياه والكلا » . وقال ابن قدامة في كتابه « المغنى » وهو من أهم

المراجع في مذهب الإمام أحمد بن حنبل ، معلقاً على هذا الخبر : « لأن هذا الملح تتعلق به مصالح المسلمين العامة ، فلم يجز إقطاعه » .

وقد خصت الأحاديث هذه الأشياء الأربعة لأنها كانت من ضروريات الحياة الاجتماعية في البيئة العربية . والضرورات في حياة الجماعة تختلف باختلاف البيئات والعصور . والقياس ، وهو أحد أصول التشريع الإسلامي ، يفسح لسواها عند التطبيق مما تتوافر فيه صفاتها .

ولذلك أدخل الفقهاء في هذا الباب جميع المرافق العامة كالطرق والجسور والخزانات والآثار القديمة . . . وما إلى ذلك . وقاس الإمام مالك على الأمور المنصوص عليها في الأحاديث السابق ذكرها ما يوجد في باطن الأرض من معادن صلبة أو سائلة . فهو يرى أن جميع ما يعثر عليه من هذا القبيل يكون ملكاً خالصاً لبيت المال أي للدولة ، فتكون ملكيته ملكية جماعية ولو وجد في أرض مملوكة لفرد أو أفراد أو هيئة . وحجته في ذلك أن مالك الأرض إنما يملك ظاهرها دون باطنها ؛ ولأنه يملك ما تستعمل فيه الأرض عادة وهو الزرع والبناء ، وليس من الانتفاع المعتاد بالأرض استخراج المعادن منها ؛ ولأن المعادن هي وديعة الله في الأرض فتكون لكل خلقه لا يختص بها إنسان دون آخر ؛ ولأنها من الأمور ذات النفع العام ، فهي تشبه الأمور التي ذكر

الرسول عليه الصلاة والسلام أنه لا يصح أن يستأثر أحد بملكيتها؛  
لأنها لا توجد إلا في مواطن خاصة والناس جميعاً في حاجة  
إليها ، فلو أجزت تملكها تملكاً فردياً لنال الناس من جراء  
ذلك ضرر كبير . — ورأى الإمام مالك في هذا الصدد هو  
أمثل الآراء وأكثرها اتساقاً مع روح الشريعة الإسلامية .

وتتفق آراء كثير من فقهاء المسلمين مع رأى الإمام  
مالك في حالة ما إذا كانت الأرض المحتوية على المعدن غير  
مملوكة لأحد من قبل وكان المعدن ظاهراً يمكن الحصول عليه  
بدون مشقة ولا عمليات استخراج . وفي هذا يقول الإمام الشافعي  
في كتابه الأم : « . . . ومثل هذا كل عين ظاهرة كنفت  
أو قار أو كبريت أو مومياء ( وهو نوع من الدواء ) أو  
حجارة ظاهرة في غير ملك لأحد . فليس لأحد أن يتحجرها  
دون غيره ، ولا لسلطان أن يمنعها لنفسه ولا لخاص من الناس .  
لأن هذا كله ظاهر كالماء والكأ . ولو تحجر رجل لنفسه  
من هذا شيئاً أو منعه من له سلطان كان ظالماً » (١) . ويقول  
الكاساني في كتابه « بدائع الصنائع » وهو من أهم المراجع  
في مذهب الإمام أبي حنيفة : « وأرض الملح والقار والنفط  
( البترول ) ونحوها ، مما لا يستغنى عنها المسلمون ، لا يجوز  
للإمام أن يعطيها لأحد ؛ لأنها حق لعامة المسلمين ؛ وفي

( ١ ) ص ٢٦٦ من الجزء الثالث من كتاب الأم ، طبعة بولاق ، باب

إحياء الموات .

الإقطاع لإبطال لحقهم ؛ وهذا لا يجوز . وقال ابن قدامة في كتابه المغنى ( وهو من كبار أئمة الحنابلة ) : « وجملة ذلك أن المعادن التي يتنابها الناس ويتتفعون بها من غير مثونة كالملح والماء والكبريت والقار والمومياء ( نوع من الدواء ) والنفط والياقوت وأشباه ذلك لا يجوز احتجازها دون المسلمين لأن فيه ضرراً بهم وتضييقاً عليهم » .

## ٨

## تحريم الإسلام لطرائق الكسب غير السليم

ولا متلاك ما ينجم عنها من مال ، وإباحته مصادرة  
هذا المال وإلحاقه بأموال القطاع العام

حرم الإسلام تحريماً قاطعاً جميع طرائق الكسب غير السليم ، وهي الطرائق التي تقوم على الرشوة ، أو استغلال النفوذ والسلطان ، أو على غش الناس أو ابتزاز أموالهم بالباطل ، أو التحكم في ضروريات حياتهم ، أو انتهاز حالات عوزهم وحاجاتهم .<sup>١</sup> وما إلى ذلك من الطرائق غير السليمة في كسب المال ، وحرم امتلاك ما ينجم عنها ، وأجاز مصادرته وضمه إلى بيت المال ، أي إخراجه من حيز الملكية الفردية إلى الملكية الجماعية .

وقد حقق الإسلام بذلك عدة أهداف سامية :



فأوصد بذلك أهم الأبواب التي تؤدي عادة إلى تضخم الثروات في يد بعض الأفراد . وذلك أن الطرائق المشروعة في الكسب لا ينجم عنها في الغالب إلا الربح المعتدل المعقول المتفق مع سنن الاقتصاد . أما الأرباح الفاحشة والثروات الضخمة فإنما تكون في الغالب نتيجة لطرائق الكسب غير المشروع . ففي تحريم الإسلام لهذه الطرائق تحقيق لتكافؤ الفرص بين الناس ، وقضاء على أهم عامل من العوامل التي تؤدي إلى اتساع الفروق الاقتصادية بين الأفراد والطبقات ، وفي ذلك تحقيق للمساواة في شئون الاقتصاد من أمثل طريق .

وحقق الإسلام كذلك بموقفه هذا غرضاً إنسانياً هاماً ، وهو أن تقوم العلاقات الاقتصادية بين الناس على دعائم من التكافل والتراحم والتعاطف والتواصي بالصدق والعدل والإحسان ، وأن يجانبوا في معاملاتهم بعضهم مع بعض كل ما ياباه الخلق السليم وما يؤدي إلى التنافر والتباغض وصراع الطبقات بعضها مع بعض واضطراب حياة الجماعات .

وحقق الإسلام كذلك بموقفه هذا غرضاً ثالثاً وهو دفع الناس إلى العمل والكد لكسب المال وتنميته ، وصرفهم عن الكسل والبطالة والطرق الهينة الوضيعة التي تأتي بالكسب والتنمية بدون جهد ولا عناء .

فحرم الإسلام عمليات الربا تحريماً قاطعاً ، وجعلها من أكبر الكبائر ، وتوعد أهلها بحرب من الله ورسوله . قال تعالى :

« وما آتيتم من رباً ليربو في أموال الناس فلا يربو عند الله ؛  
وما آتيتم من زكاة تريدون وجه الله فأولئك هم المضعفون » (١)  
( والمضعفون جمع مضعف اسم فاعل من أضعف الشيء  
بمعنى نمّاه وجعله مضاعفاً . أى ومن يفعل ذلك فأولئك هم  
المنمون للأموال ) . وتفسير هذه الآية بلغة الاقتصاد والاجتماع ،  
وهى أمثل لغة فى تفسيرها . وأكثر اللغات انساقاً مع عبارتها  
وبياناً لدقة بلاغتها : أن الزيادة التى تأتى لأموال بعض الناس  
عن طريق الربا هى زيادة فى الظاهر ، ولكنها ليست زيادة فى  
نظر الله ولا فى الواقع ، لأنها لا تزيد شيئاً فى الثروة العامة  
للمجتمع ؛ على حين أن النقص الذى يلحق الأموال بسبب  
الزكاة هو نقص فى الظاهر ، ولكنه زيادة فى نظر الله والواقع ،  
لأن صرف هذه الزكاة فى مصارفها يزيد من ثروة المجتمع ومن  
قدرته وإمكانياته ، ويحقق له فوائد أكثر من الفوائد التى كان  
يمكن أن تتحقق لو بقيت الزكاة فى مال صاحبها ، ويؤدى  
وظائف اجتماعية أهم كثيراً من الفوائد الفردية التى تترتب  
على عدم إيتاء الزكاة . — وقال تعالى فى عبارات موجزة بليغة  
جمع فيها بين الترغيب والترهيب وبيان العلل والأسباب  
والحث على مكارم الأخلاق والمثل العليا : « الذين يأكلون  
الربا لا يقومون إلا كما يقوم الذى يتخبطه الشيطان من  
المس ، ذلك بأنهم قالوا إنما البيع مثل الربا ، وأحل الله

البيع وحرم الربا ، فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف وأمره إلى الله ، ومن عاد فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون .  
يحق الله الربا ويربي الصدقات ، والله لا يحب كل كفار أثيم . إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة لهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون .  
يأيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا إن كنتم مؤمنين . فإن لم تفعلوا فآذنوا بحرب من الله ورسوله ، وإن تبتم فلكم رءوس أموالكم لا تَظلمون ولا تُظلمون » . ثم حث الله تعالى الدائنين على التسامح حيال المدينين الذين لا يستطيعون أداء الدين في موعده ، فحبيب إليهم أن يمدوا لهم في الأجل بدون مقابل حتى يتيسر لهم أدائه : فقال : « وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة » . ثم تدرج في الحث على مثل أعلى وأرقى من ذلك ، فحبيب إلى الدائنين أن يتنازلوا عما لهم من دين في حالة عسرة المدين ، وأن يتصدقوا به ابتغاء وجه الله ، وتحقيقاً للتكافل الاجتماعي ، ولما يجب عليهم نحو الفقراء من إخوانهم ، فقال : « وأن تصدقوا خير لكم إن كنتم تعلمون » <sup>(١)</sup> . وقد قضى عليه الصلاة والسلام بعد تحريم الربا على جميع المعاملات الربوية ، وألغى جميع الفوائد التي ترتبت على ديون قديمة ، فقال : « ألا إن ربا الجاهلية موضوع عنكم كله ، لكم رءوس أموالكم لا تَظلمون ولا تُظلمون ،

وأول رباً أبدأ به ربا عمى العباس بن عبد المطلب .  
 ويتحقق الربا المحرم في عدة معاملات ، من أكثرها  
 استخداماً ما يسمى بالفقهاء ربا النسيئة وهو الإقراض بفائدة  
 مقدرة ، ومد الأجل المحدد لسداد الدين في نظير زيادة في قيمته .  
 وهذه الطرق الربوية طرق غير سليمة للكسب من الناحية  
 الاقتصادية نفسها ؛ لأن الفائدة التي يحصل عليها المقرض  
 لا تأتي نتيجة لعملية إنتاجية أسهم بماله فيها ، بل إنها تأتي  
 بدون مقابل اقتصادي . فهي مبلغ قد استقطع من مال  
 المقرض ، وبالتالي قد استقطع من الثروة العامة ، بدون أن  
 يحدث القرض زيادة ما في إحدى الثروتين .

وهي كذلك غير سليمة من الناحية الاجتماعية ؛ لأن  
 المجتمع لا يفيد شيئاً من عملية كهذه ، ولا تزيد شيئاً من قدرته  
 ولا من إمكانياته ، بل يصيبه من جرائها أضرار بليغة لما تنطوي  
 عليه من استغلال لحاجات المعوزين وانتهاك لقواعد الأخلاق  
 والمثل العليا ، وخروج على مبادئ الإخاء والتكافل الاجتماعي  
 وواجب الإنسان نحو أخيه الإنسان . هذا إلى ما تؤدي إليه  
 هذه المعاملات من بث الأحقاد والضغائن في نفوس الناس  
 بعضهم حيال بعض ، وإضرار لنار العداوة ، وإثارة لأسباب  
 الفتن والصراع بين فئات المواطنين ، وتوسيع الفروق في الثروة  
 بين طبقة الأغنياء وطبقة الفقراء ، وصرف لأصحاب رؤوس  
 الأموال عن طريق الكد والكسب الإنتاجي السليم ، وتشجيع

لهم على الطرائق الكسولة الهينة في الكسب التي تأتي عن طريق ابتزاز الفقراء واستغلال عوزهم وحاجتهم . ولا يخفى ما يترتب على هذا كله من آثار هدامة في حياة المجتمع .

ومن ثم يتفق مع الإسلام في تحريم الربا وعده من كبريات الجرائم جميع الشرائع السماوية .

فجميع المذاهب والكنائس المسيحية تحكم بجرمة الربا ومخالفته لقواعد الدين . وقد شنّ عليه آباء الكنيسة الكاثوليكية على الأخص حرباً شعواء استأثرت بقسط كبير من جهودهم في العصور القديمة والوسطى وصدر العصور الحديثة .

وشريعة اليهود أنفسهم — وهم أشد شعوب العالم جشعاً وحرصاً على ابتزاز الأموال وانهاكاً لمبادئ الأخلاق الإنسانية العامة — تحريمًا قاطعاً على الإسرائيليين أن يتعامل بالربا مع أخيه الإسرائيلي ، وتوعد من يفعل ذلك بأشد عقاب في الدنيا والآخرة ؛ بل إنها لتكره أن يأخذ الإسرائيلي من أخيه الإسرائيلي رهناً بدينه ، وتقرر أنه إذا أخذ منه في الصباح رهناً من المتاع الذي لا يستغنى عنه في حياته اليومية كالرحا وما إليها وجب عليه أن يرده إليه في المساء .

صحيح أنها تبيح للإسرائيليين في معاملاته مع غير الإسرائيليين أن يمتصه ويتعامل معه بأشنع أنواع الربا الفاحش ، بحسب ما هو مدون في أسفارهم التي بين أيدينا الآن . ولكن أسفارهم هذه تشير هي نفسها إلى أن الغرض من ذلك إحداث الاضطراب والفوضى في حياة الشعوب الأخرى ، حتى يتم

لبنى إسرائيل السيطرة عليها . فهي تعترف بأن الربا عملية اقتصادية غير سليمة تستخدم عن قصد لإحداث الاضطراب في اقتصاديات الشعوب ولتيسير السيطرة عليها (١) .

وحتى الوثنيون من عرب الجاهلية أنفسهم كانوا يشمئزون من عمليات الربا وينظرون إليها نظرة سخط وازدراء ويعدونها من الطرائق غير السليمة في الكسب . فع أن قريشاً كانت من أكثر قبائل العرب في الجاهلية حباً للمال وتفانياً في جمعه وتعاملاً بالربا ، فإنها كانت تنظر إلى الكسب الذي يأتي عن طريق الربا على أنه 'كسب حرام من الناحية الدينية وسحت من ناحية الأخلاق . ولا أدل على ذلك من أنه عندما تهدم سور الكعبة وأرادت قريش إعادة بنائه حرصت على أن تجمع الأموال اللازمة لذلك من البيوتات التي لا تتعامل بالربا ، حتى لا يدخل في بناء البيت مال حرام . ولما كانت هذه البيوتات قليلة العدد فإن ما جمع منها لم يكف لبناء السور كله ، فاختصرت مساحة الكعبة ، وبقي جزء منها خارجاً عن السور ، وهو المسمى الآن « حجر إسماعيل » . فقد ذكر ابن إسحاق في السيرة عن عبد الله بن أبي نجيع أنه أخبر عن عبد الله بن

---

(١) انظر في هذا الموضوع : سفر الخروج ، إصحاح ٢٢ ، فقرات ٢٥ - ٢٧ ؛ وسفر التثنية ، إصحاح ١٥ فقرة ٣ وإصحاح ٢٣ فقرتي ١٩ ، ٢٠ ؛ وإصحاح ٢٤ فقرة ٦ ؛ وسفر اللاويين إصحاح ٢٥ فقرات ٣٥ - ٣٨ ؛ وسفر أشعياء إصحاح ٥ فقرات ٨ - ١٠ وإصحاح ٦٥ فقرات ١٧ - ٢٤ .



صفوان بن أمية أن أبا وهب بن عابد بن عمران بن مخزوم ،  
وهو جد جعدة بن هبيرة بن أبي وهب المخزومي ، قال لقريش  
لا تدخلوا فيه ، أى فى بناء البيت ، من كسبكم إلا الطيب ،  
ولا تدخلوا فيه مهر بغي<sup>(١)</sup> ولا بيع ربا ولا مظلمة أحد من  
الناس . وروى سليمان بن عيينة فى جامعه عن عبيد الله بن  
أبي يزيد عن أبيه أنه شهد عمر بن الخطاب أرسل إلى شيخ  
من بنى زهرة ( بطن من قريش ) أدرك ذلك ، فسأله عمر  
عن بناء الكعبة ، فقال إن قريشاً تقربت لبناء الكعبة بالطيبة (أى  
بالنفقة الطيبة) فعجزت ، فتركوا بعض البيت فى الحجر . فقال  
عمر صدقت . وعن عائشة رضى الله عنها قالت سألت رسول الله  
صلى الله عليه وسلم عن الجدر ( وهى لغة فى الجدار ) أمن البيت  
هو؟ قال نعم . قلت فما لم يدخلوه فى البيت؟ قال ألم ترى قومك  
قصرت بهم النفقة ( يقصد النفقة الطيبة التى ليس فيها ربا ) .  
قلت: فما شأن بابه مرتفعاً؟ قال فعل ذلك قومك ليدخلوا من  
شاءوا ويمنعوا من شاءوا . . . ولولا أن قومك حديثو عهد  
بجاهلية فأخاف أن تنكر قلوبهم أن أدخل الجدر (أى  
الحجر ، وهو حجر إسماعيل) فى البيت وأن ألصق بابه

( ١ ) كان بعضهم يلجأ إلى هذه الطرق الخسيسة فى الكسب ، فيفتح  
بيوتا للدعارة يخصص لها بعض إمامه . وفى هؤلاء نزل قوله تعالى : « ولا تكرهوا  
فتياتكم على البغاء إن أردن تحصننا لتبتغوا عرض الحياة الدنيا » ( آية ٣٣ من  
سورة النور ) .



بالأرض ( أى لفعلت ) .

\* \* \*

وحرم الإسلام كذلك استغلال النفوذ والسلطان للحصول على المال : وحرم امتلاك ما يأتي عن هذا الطريق ، وأجاز لولي الأمر مصادرته واستيلاء بيت المال عليه لإتفاقه في المصالح العامة للمسلمين وعلى ذوى الحاجات منهم ، أى نقل ملكيته من الملكية الفردية إلى الملكية الجماعية . فالإسلام هو أول تشريع سن قانون « الكسب غير المشروع » أو قانون « من أين لك هذا ؟ » كما يطيب لبعض الناس أن يسميه في الوقت الحاضر .

وأول من طبق هذا المبدأ رسول الله صلى الله عليه وسلم نفسه . فقد روى البخارى في صحيحه أنه أقبل يوماً على رسول الله صلى الله عليه وسلم ابن اللبية ( وهو رجل من بنى لُثُب من الأزد ، كان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد استعمله على صدقات بنى سليم ، أى بجمع الزكاة منهم ) فقسم الرجل ماله بين قسمين ، وقال للنبي هذا لكم وهذه هدايا أهديت إلى . فظهر الغضب في وجه النبي عليه السلام ، وقام وخطب الناس ، فحمد الله وأثنى عليه ، ثم قال : « أما بعد ! فلانى أستعمل رجالاً منكم في أمور مما ولانى الله ، فيأتى أحداكم فيقول هذا لكم وهذه هدايا أهديت إلى . فهلا جلس في بيت أبيه أو بيت أمه فينظر أيهدى إليه أم لا ؟ ! والذى نفسى بيده لا يأخذ أحد

منه شيئاً إلا جاء به يوم القيامة يحمله على رقبتة » ، أى إن ما جاءه من هدايا لم يهد إليه لشخصه . بل أهدى إليه لوظيفته وعن طريق استغلال النفوذ : ثم صادر جميع الهدايا التي أهديت إلى ابن اللبينة وضمها إلى بيت المال .

وطبق هذا المبدأ في نطاق واسع من بعد الرسول عليه الصلاة والسلام عمر بن الخطاب في أيام خلافته ، فكان يصادر ما كان يكسبه الولاة من أعمال لا يجوز لهم الاشتغال بها كالتجارة وما إليها وما كان يأتيهم من هدايا وأموال نتيجة لاستغلال نفوذهم وجاههم . فعل ذلك مع ولاته على البصرة . ويقال إنه فعله مع أبي هريرة عامله على البحرين ، ومع عمرو بن العاص واليه على مصر ، بل يقال إنه فعله مع ابنه عبد الله نفسه . فقد روى الإمام شمس الدين الذهبي في كتابه « تاريخ الإسلام » أن عبد الله بن عمر بن الخطاب رجع من بعض الغزوات وقد ابتاع من الغنيمة بأربعين ألف درهم . فلما قدم على أبيه أنكر عليه ما فعل ، لأنه خشى أن يكون أمير الجيش قد باع له بأرخص مما يبيع لغيره رعاية لصلته رحمه بأمر المؤمنين . فقال لأبيه : إني أتجر كما يتجر غيرى من تجار قريش . فقال له عمر : « إني أقاسم مستول ، وإني معطيك أكثر ما ربح تاجر من قريش ؛ لك ربح الدرهم درهم » . ثم عرض ما اشتراه ابنه من الغنيمة على التجار فاشتروه بأكثر من ثمانين ألف . فأعطاه ثمانين ألف درهم ؛ ودفع الباقي إلى بيت المال .

وحرّم الإسلام كذلك جميع المعاملات التي تنطوي على غش أو رشوة أو أكل أموال الناس بالباطل أو تطفيف في الكيل أو الميزان . وفي هذا يقول الله تعالى : « ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها إلى الأحكام لتأكلوا فريقاً من أموال الناس بالإثم وأنتم تعلمون » ( آية ٨٨ من سورة البقرة ) . ويقول : « ويل للمطففين ، الذين إذا اكتالوا على الناس يستوفون ، وإذا كالوهم أو وزنوهم يُخسرون . ألا يظن أولئك أنهم مبعوثون ، ليوم عظيم ؟ ! » ( آيات ١ - ٥ من سورة المطففين ) . ويقول عليه الصلاة والسلام : « من غش أمتي فليس مني » . ويقول : « البَيْعَان بالخيار ما لم يفترقا . فإن صدقا وبينا بورك لهما في بيعهما . وإن كتما وكذبا محقت بركة بيعهما »<sup>(١)</sup> . ويقول : « إنه لا يربو لحم نبت من سحت إلا كانت النار أولى به » . ويقول : « لا يكسب عبد مالا حراماً فيتصدق به فيقبل منه ، ولا ينفق منه فيبارك له فيه ، ولا يتركه خلف ظهره إلا كان زاده إلى النار »<sup>(٢)</sup> . وثبت أن عمر رضى الله عنه أراق اللبن المغشوش بالماء تأديباً للغاش وزجراً للناس عن غش المبيعات .

\* \* \*

وحرّم الإسلام كذلك احتكار الضروريات للتحكم في

(١) رواه البخارى ومسلم .

(٢) رواه صاحب مصابيح السنة في الحسان .

أسعارها . وفي هذا يقول عليه الصلاة والسلام : « من احتكر طعاماً أربعين يوماً فقد برئ من الله وبرئ الله منه » ( رواه أحمد في مسنده ) . وجاء في وصية الإمام علي إلى الأشر النخعي لما ولاه مصر : « واعلم مع ذلك أن في كثير منهم ( التجار وذوى الصناعات ) ضيقاً فاحشاً وشحاً قبيحاً واحتكاراً للمنافع وتحكماً في البياعات . وذلك باب مضره للعامة وعيب على الولاة . فامنع من الاحتكار ؛ فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم منع منه . . . فمن قارف حكرة بعد نهيك إياه فنكل به وعاقب في غير إسراف » .

ويقاس على ذلك احتكار صنف ما في التجارة أو الصناعة للتحكم في السوق ، متى كان في ذلك إضرار بالمستهلكين ، عملاً بالقاعدة الإسلامية التي تخضع لها جميع المعاملات ، وهي قوله عليه الصلاة والسلام : « لا ضرر ولا ضرار » .

## إباحة الإسلام نزع الملكية الفردية

وجعلها ملكية جماعية ، وتخصيص الملكية الجماعية  
وتقييد الانتفاع بها ، إذا اقتضى هذا أو ذاك الصالح العام

وأجاز الإسلام لولى الأمر نزع الملكية الفردية وتعميم  
الانتفاع بها لجميع الناس أو لبعض طبقات منهم إذا اقتضت  
ذلك حاجة المرافق العامة أو اقتضاه صالح الجماعة . وعلى هذا  
المبدأ سار عمر رضى الله تعالى عنه . فقد حمى أرضاً  
بالربذة<sup>(١)</sup> ، وجعل كلاًها حقاً مشاعاً للفقراء وأمر أن  
يبعد عنها ماشية الأغنياء أمثال عبد الرحمن بن عوف وعثمان  
ابن عفان ( وذكر اسميهما ) ، وبرر قراره هذا فى عبارة  
حافلة بمعان ومبادئ رائعة سامية إذ يقول : « فإنه إن تهلك  
ماشية الغنى يرجع إلى ماله . وإن تهلك ماشية الفقير يأتى  
متصوراً بأولاده يقول يا أمير المؤمنين . . . طالباً الذهب  
والفضة وليس لى أن أتركه . . . فبذل العشب من الآن أيسر  
على من بذل الذهب والفضة يومئذ » . وقد جاءه أهلها يشكون  
قائلين : « يا أمير المؤمنين ! أنها أرضنا ، قاتلنا عليها فى الجاهلية  
وأسلمنا عليها ، فعلام تحميها ؟ ! » . فأجاب عمر : « المال

( ١ ) بلد بالقرب من المدينة ، وفى التى فيها أبو ذر الغفارى ومات بها .

مال الله ، والعباد عباد الله . والله لولا ما أحمل عليه في سبيل الله ما حميت من الأرض شبراً في شبر .

وقد وردت هذه القصة في بعض الروايات في صورة وصية أوصى بها عمر عامله على هذه الجهة . فتذكر هذه الرواية أنه قال لعامله في شأن هذه الأرض : يا هُنَيْي ( تصغير هاني وهو رجل من خاصته ) ، اضمم جناحك عن الناس ( أى لا تمد يدك إلى أحد شيء منهم كرشوة يرشونك بها ) ، واتق دعوة المظلوم فإنها مجابة ، وأدخل رب الصريمة والغنيمة ( تصغير صرمة بكسر الصاد وهي الإبل ما بين العشرة إلى الأربعين ، وتصغير غنم وهي الشاء ، أى مكن صاحب الإبل القليلة والغنم القليلة من رعيها في تلك الأرض ) ودعني من نعم ابن عفان وابن عوف . فإنهما إن هلكتا ماشيتهما رجعا إلى نخل وزرع . وإن هذا المسكين ( أى صاحب الإبل والغنم القليلة ) إن هلكتا ماشيته جاءني بأولاده يصرخ يا أمير المؤمنين ! أفتاركهم أنا ؟ لا أبالك ! فالكلاً أيسر على من الذهب والورق ( الفضة ) . إنها لأرضهم قاتلوا عليها في الإسلام ، إنهم ليرون أني ظلمتهم . ولولا النعم التي يحمل عليها في سبيل الله ( أى تستخدم في الجهاد ) ما حميت على الناس شيئاً من بلادهم .

وقاس الفقهاء على ذلك جواز نزع الملكية الفردية إذا اقتضت ذلك حاجة المرافق العامة أو اقتضاه صالح الجماعة ؛ فنصوا على أنه إذا ضاق المسجد الجامع مثلاً عن أن يتسع للمصلين

جاز هدم الدور التي حوله وتعويض أهلها وإدخال أرضها فيه . بل إن عمر رضى الله عنه قد فعل ذلك عند ما وسع المسجد الحرام . ويجيز الإسلام كذلك لولى الأمر تخصيص الملكية الجماعية وتقييد الانتفاع بها إذا اقتضى ذلك الصالح العام . وقد ثبت هذا بعمل الرسول عليه الصلاة والسلام نفسه . فقد احتجز جانباً من أرض الكلاّ المباحة للجميع في منطقة « النقيع » وجعلها خاصة لحيل الجيش وإبله ، وقال في ذلك : « حمى النقيع ... نعم مرتع الأفراس يحمى لمن ، ويجاهد بهن في سبيل الله » .

## ١٠

إباحة الإسلام لأولياء الأمور اتخاذ ما يروونه كفيلاً بتحقيق التوازن الاقتصادى بين طبقات المجتمع وأفراده وفضلاً عن النظم التي وضعها الإسلام لتضييق نظام الملكية الفردية والوقوف بها عند الحدود التي يقتضيها الصالح العام وتساعد على تحقيق العدالة الاجتماعية وإذابة الفروق بين الطبقات ، وهي النظم التي شرحناها في الفقرات الثلاث السابقة ( فقرات ٧ ، ٨ ، ٩ ) ، فإن الإسلام لا يحظر على ولى الأمر أن يتخذ ما يراه ملائماً لإقرار التوازن الاقتصادى بين طبقات المجتمع وأفراده ، إذا اختل هذا التوازن اختلالاً خطيراً لسبب ما ، ونخشى أن يؤدي ذلك إلى اضطراب في حياة الجماعة ، عملاً بالقاعدة الأساسية التي يقوم عليها التشريع الإسلامى ، وهي



وجوب درء المفسد واتقاء الضرر والضرار .

وقد قام الرسول عليه الصلاة والسلام نفسه بإجراء من هذا القبيل بين المهاجرين والأنصار . وذلك أن المجتمع الإسلامي في المدينة كان ينقسم طائفتين : طائفة المهاجرين ؛ وطائفة الأنصار . أما المهاجرون فكانوا فقراء لأنهم كانوا قد أخرجوا من ديارهم وأموالهم بمكة وهاجروا منها إلى المدينة فراراً بدينهم ، وأما الأنصار فكانوا السكان الأصليين للمدينة ، وكانوا في بحبوحة من العيش ، وكانوا هم الملاك للأرض والبيوت والبساتين وما إلى ذلك . فكان ثمة فرق كبير في الملكية بين هاتين الطائفتين اللتين كان يتألف منهما أول مجتمع إسلامي . صحيح أن الأنصار كانوا « يحبون من هاجر إليهم ، ولا يجدون في صدورهم حاجة مما أوتوا ، ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة » ، كما وصفهم بذلك القرآن الكريم (١) . وقد آخى الرسول عليه السلام بينهم وبين المهاجرين فجعل لكل أنصاري أخاً من المهاجرين ، فكانوا ينظرون إلى هؤلاء نظرهم إلى إخوة لهم في النسب ، بل كانوا يقاسمونهم نتاج ثروتهم . ولكن مع هذا كله كان هناك تفاوت بين الطائفتين في الملكية نفسها . وهذا الوضع كان وضعاً غير سليم من الناحية الاقتصادية ، ولا يتسق مع روح الإسلام وحرصه على تقليل الفروق بين الطبقات . فانهز

الرسول عليه السلام أول فرصة أتاحت له لتحقيق شيء من التوازن بين هاتين الطائفتين ولتقليل ما بينهما في هذه الناحية من تفاوت. وكانت هذه الفرصة هي في بني النضير الذي حصل عليه جيش الرسول بدون حرب. وبنو النضير جماعة من يهود المدينة كانوا قد نكثوا عهدهم وتآمروا بالرسول عليه السلام وبالمسلمين، فحاصروهم بجيش الرسول وغنم أموالهم، وكان مقدارها غير يسير. فوزع الرسول عليه السلام هذا النوى على المهاجرين وحدهم وعلى رجلين من الأنصار ذكرا فقرهما للرسول وحاجتهما إلى المعونة وهما سهل بن حنيف وأبو دجانة سماك بن خرشة<sup>(١)</sup>. فحقق بذلك شيئاً من التوازن الاقتصادي بين الطائفتين اللتين كان يتألف منهما أول مجتمع إسلامي. وكان هذا بوحى من الله تعالى، وقد قص الله قصته إذ يقول في كتابه الكريم: «ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى»، ويقصد يهود بني النضير «فله وللرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل»، كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم «أى حتى لا تكون الأموال وقفاً على الأغنياء منكم يتداولونها فيما بينهم»، ويقصد بالأغنياء الأنصار «وما آتاكم الرسول فخذوه، وما نهاكم عنه فانتهوا»، واتقوا الله إن الله شديد العقاب». ثم خصص الطائفة التي ينبغي أن تعطى

(١) انظر تفسير الحافظ ابن كثير للآيات الأولى من سورة الحشر وانظر الأحكام السلطانية للماوردي ص ١٦١.

نصيباً كبيراً من أموال هذا النىء ، فقال : « للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم يبتغون فضلاً من الله ورضواناً وينصرون الله ورسوله ، أولئك هم الصادقون » . ثم جامل الأنصار وبين فضلهم على الإسلام والمسلمين حتى لا يترك حفيظة في نفوسهم ، فقال : « والذين تبوءوا الدار والإيمان من قبلهم يحبون من هاجر إليهم ولا يجدون في صدورهم حاجة مما أوتوا ، ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة ، ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون » <sup>(١)</sup> .

## ١١

### تنظيم الإسلام لدوام الملكية الفردية :

نظم الميراث والوصية في الإسلام  
وآثارها في حفظ التوازن الاقتصادي  
وإنصافها للمرأة

وقد عمد الإسلام إلى الحقين الرئيسيين اللذين ذكرنا فيما سبق أن حقوق الملكية الفردية ترجع إليهما، وهما حق الدوام وحق حرية التصرف <sup>(٢)</sup> ، فقيّد كلا منهما بقيود تساعد على

(١) آيات ٧ - ٩ من سورة الحشر .

(٢) انظر ص ٦١ وتوابعها .

تحقيق العدالة الاجتماعية وتحول دون طغيان رأس المال وتجرده من وسائل السيطرة والنفوذ .

وتتمثل القيود التي قيد بها الإسلام الحق الأول من هذين الحقلين ، وهو دوام الملكية ، في النظم التي وضعها لشتون الوصية والميراث .

فقد وضع الإسلام للميراث نظاماً حكماً يكفل توزيع الثروات بين الناس توزيعاً عادلاً ، ويحول دون تضخمها ودون تجمعها في أيدي قليلة ، ويعمل على تذويب الفوارق بين الطبقات ، وذلك أنه يقسم التركة على عدد كبير من أقرباء المتوفى ، فيوسع بذلك دائرة الانتفاع بها من جهة ، ويحول من جهة أخرى دون تجمع ثروات كبيرة في يد فئة محدودة من الملاك ، ويقرب طبقات الناس بعضها من بعض . فهو يورث الأبناء والبنات ، والآباء والأمهات ، والأجداد والجدات ، والأزواج والزوجات ، والإخوة والأخوات ، والأعمام وأبناء الأعمام ، وأبناء الإخوة وأولاد الأبناء ، بل يورث ذوى الأرحام أنفسهم في بعض الأحوال . فبفضل هذا النظام الحكيم لا تلبث الثروة الكبيرة التي يتفق تجمعها في يد بعض الناس أن تتوزع بعد بضعة أجيال على عدد كبير من الأنفس وتستحيل إلى ملكيات صغيرة . وهذه هي أمثل طريقة لتقليل الفروق بين الطبقات ، وتحقيق التوازن الاقتصادي ، وعلاج ما عسى أن يطرأ على هذا التوازن من اضطراب .

ولحرص الإسلام على تحقيق هذه الأغراض حرّم كل إجراء يؤدي إلى الإخلال بقواعد الميراث ، وتوعد من يتعدى حدودها بأشد عقاب في الآخرة . وفي هذا يقول الله تعالى بعد أن قرر هذه القواعد : « تلك حدود الله ومن يطع الله ورسوله يدخله جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها ، وذلك الفوز العظيم . ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده يدخله ناراً خالداً فيها وله عذاب مهين » (١) .

ومن أجل ذلك يرى معظم فقهاء المسلمين أنه لا تجوز الوصية لوارث ، لما ينطوي عليه هذا الإجراء من تحايل على قواعد الميراث ، وإعطاء بعض الورثة أكثر من نصيبه الشرعي ، وعملاً بقوله عليه الصلاة والسلام بعد أن نزلت آيات المواريث : « إن الله أعطى كل ذي حق حقه ، فلا وصية لوارث » . وحتى الذين يجيزون منهم هذه الوصية يقيدونها في حدود الثلث من التركة . وأما الوصية لغير القريب فجائزة بإجماع الفقهاء تيسيراً لأعمال البر ، ولكن في حدود ضيقة لا تكاد تتأثر بها قواعد الميراث ، وهي حدود الثلث من التركة . وقد توخت الشريعة الإسلامية من هذا وذاك حماية القواعد الاشتراكية السامية التي وضعتها للميراث ووقايتها عبث المورثين وأهواءهم . ومن أجل ذلك أيضاً ذهب كثير من فقهاء المسلمين

---

(١) الآيتان ١٣ ، ١٤ من سورة النساء ، وقد جاءتا عقب آتي الميراث مباشرة ، وهما الآيتان ١١ ، ١٢ من سورة النساء .

إلى بطلان الوقف الأهلي ، وهو أن يحبس المالك غلة ملكه بعد وفاته على واحد أو أكثر من أقربائه أو غيرهم بشروط يعينها وفق مشيئته ، لما ينطوي عليه هذا التصرف من إخلال بقواعد الميراث ، وما يؤدي إليه من تجميد للثروة وحبس لها عن التداول الطبيعي . ومن ذهب هذا المذهب ابن عباس رضي الله عنهما ؛ فقد روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال بعد أن نزلت آيات المواريث : « لا حبس عن فرائض الله » أى لا مال يحبس بعد موت صاحبه فلا يوزع على الورثة وفق فرائض الله . ومنهم كذلك القاضى شريح ( وهو من كبار التابعين ، وقد ولاه عمر قضاء الكوفة ، وظل فى منصب القضاء ستين سنة وقيل اثنتين وسبعين سنة ) فقد قال ببطلان الوقف الأهلي وقرر أن شريعة محمد فى الميراث قد ألغت هذا النظام . ومنهم كذلك إسماعيل بن الكندى الذى ولاه الخليفة المهدى قضاء مصر ، فقد ذهب إلى ما ذهب إليه القاضى شريح . بل إن منهم الإمام الأعظم أبا حنيفة النعمان نفسه ؛ فقد قرر أن الواقف إذا علق الوقف بموته بأن قال إذا مت فأرضى وقف على فلان مثلاً فإن ذلك يكون وصية لا وقفاً تجرى عليه أحكام الوصية ، وإذا لم يعلقه بموته لم يعمل بقوله وتجب قسمة تركته على ورثته كل حسب



فريضته<sup>(١)</sup>. وقد اعتمد على هذه المذاهب القانون المصرى رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ الذى صدر بعد الثورة إذ ألغى جميع أنواع الوقف الأهلى ، وحظر إجراؤه ، وقرر أن كل وقف من هذا القبيل يعد باطلاً فى المستقبل<sup>(٢)</sup>.

\* \* \*

فأين من هذا النظام الاشتراكى الحكيم الذى وضعه الإسلام للميراث ، وأحاطه بسياج قوى من الحماية : أين منه نظم الغرب التى ينقل بعضها معظم ثروة المتوفى إلى أكبر أبنائه ، ويدع كثير منها المالك حراً فى أن يوصى بتركته لمن يشاء : فتجمعت من جراء ذلك ثروات ضخمة فى يد أفراد محدودين من الناس ، وأثار هذا حفيفة الفقراء ، وأورثهم الحقد على المجتمع ونظمه ؛ فنشأت المذاهب المتطرفة الهدامة ، والاتجاهات الشيوعية الفاسدة ، واضطرب نظام الحياة الاقتصادية أيما اضطراب ، وأدى هذا إلى معظم الانقلابات والثورات العنيفة التى تعرضت لها أوروبا فى العصور الحديثة.

\* \* \*

---

(١) انظر باب الوقف فى « بدائع الصنائع » للكاسانى ، وفى الميدانى على القدورى .

(٢) صدر هذا القانون فى ١٤/٩/١٩٥٢ وقبل صدوره بنحو أسبوعين نشر لى بجريدة الأهرام تحت عنوان « الوقف الأهلى نظام فاسد يجب إلغاؤه » مقال طويل بينت فيه مبلغ مجانبة هذا النظام لمبادئ الإسلام وقواعد الاقتصاد والسليم ( انظر جريدة الأهرام ، عدد ٢٨/٨/١٩٥٢ ) .



وقد جعل الإسلام نصيب الذكور في الميراث ضعف نصيب نظائريهم من الإناث في معظم الأحوال ، فللذكر مثل حظ الأنثيين في الأولاد والأخوة والأخوات ؛ وللزوجة من زوجها المتوفى نصف نصيب الزوج من تركته زوجته ؛ ونصيب الأب من تركته ولده يبلغ في معظم الأحوال ضعف نصيب الأم (١).

وقد بنيت هذه التفرقة على أساس التفرقة بين أعباء الرجل الاقتصادية في الحياة وأعباء المرأة . فمسئولية الرجل في الحياة من الناحية المادية أوسع كثيراً في الأوضاع الإسلامية من مسئولية المرأة . فالرجل هو رب الأسرة وهو القوام عليها والمكلف الإنفاق على أفرادها ؛ وعليه وحده تقع نفقة الأقرباء . على حين أن المرأة لا يكلفها الإسلام حتى الإنفاق على نفسها . فنفقتها واجبة على أصولها أو فروعها أو أقاربها بحسب ترتيب الفقه الإسلامي لهم في وجوب النفقة إذا لم تكن متزوجة . ونفقتها ونفقة بيتها وأولادها واجبة على زوجها إذا كانت متزوجة ، لا فرق في ذلك بين أن تكون موسرة أو معسرة . فكان من العدالة إذن أن يكون حظ الرجل من الميراث أكبر من حظ المرأة حتى يكون في ذلك ما يعينه على القيام بهذه الأعباء

---

(١) انظر آيات ١١ ، ١٢ ، ١٧٦ من سورة النساء ، وانظر باب الميراث في كتب الفقه ، وانظر المؤلفات الخاصة في علم الفرائض « كالرحبية » في مذهب الشافعي « والسراجية » في مذهب أبي حنيفة وشروحيهما .

المالية التي وضعها الإسلام على كاهله وأعنى منها المرأة رحمة بها وحدياً عليها وضماناً لسعادة الأسرة . بل إن الإسلام قد بالغ في رعايته للمرأة إذ أعطاها نصف نصيب نظائرها من الرجال في الميراث مع إعفائه إياها من أعباء المعيشة وإلقائها جميعاً على كاهل الرجال .

## ١٢

تقييد الإسلام لحرية التصرف في الملكية الفردية

بما يحقق الصالح العام ويحول دون الإضرار بالآخرين

وكما قيد الإسلام الحق الأول من حق الملكية الفردية ، وهو حق الدوام ، بالقيود التي تكفل تحقيق العدالة الاجتماعية وتقليل الفروق بين الطبقات والتي شرحناها في الفقرة السابقة ، قيد كذلك الحق الثاني وهو حرية التصرف بقيود تكفل عدم الإضرار بحقوق الآخرين وبالصالح العام .

ولذلك حرم على المالك كل تصرف في ملكه يؤدي إلى ضرر عام أو خاص أو ينطوي على اعتداء على حرية الآخرين . ولقد ذهب الإسلام في هذا السبيل إلى حد أنه يجيز نزع الملكية من صاحبها إذا أساء استخدام حقه فيها ولم يكن ثمة وسيلة أخرى لمنعه من ذلك . وقد طبق الرسول صلوات الله وسلامه عليه هذا المبدأ تطبيقاً عملياً على سَمُرَةَ بن جندب . فقد كان

لسمرة نخل في بستان رجل من الأنصار . فكان سمرة يكثر من دخوله البستان هو وأهله فيؤذي ذلك صاحب البستان . فشكاه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم . فاستدعى سمرة وقال له : بعه نخلك ؟ فأبى . فقال : هبها لي ولك مثلها في البخنة ؟ فأبى . فقال عليه السلام : « أنت مُضَارٌّ » ؛ أى تبتغى ضرر غيرك . ثم قال لمالك البستان : « اذهب فاقلع نخله » . وروى يحيى بن آدم أنه كان للضحاك بن خليفة الأنصارى أرض لا يصل إليها الماء إلا إذا مر ببستان لمحمد بن مسلمة ، فأبى محمد هذا أن يدع الماء يجري بأرضه . فشكاه الضحاك إلى عمر بن الخطاب . فاستدعى عمر محمد بن مسلمة وقال له : أعليك ضرر في أن يمر الماء ببستانك ؟ قال لا . فقال له : « والله لو لم أجد له ممراً إلا على بطنك لأمرته » .

ومن ذلك أيضاً ما تقرره الشريعة الإسلامية من وجوب الحجر على الصبي والمجنون فيما يملكانه لأنهما لا يحسنان التصرف ، وعلى السفیه وهو الذى يبدد ثروته ويتلف أمواله ويسىء التصرف فيها فيؤدى ذلك إلى الإضرار بورثته وبالصالح العام<sup>(١)</sup> .

( ١ ) يذهب الإمام الأعظم أبو حنيفة النعمان إلى عدم جواز الحجر على السفیه معللاً مذهبه بأن في الحجر عليه إهداراً لأدميته وإلحاقاً له بالبهائم ، وأن ضرر هذا الإهدار وهذا الإلحاق يزيد كثيراً على الضرر المادى الذى يترتب على سوء تصرفه في أمواله . وهذا اتجاه اجتماعى جليل من الإمام الأعظم . وقد استوحاه من روح الإسلام وحرصه على احترام الحرية المدنية للعقلاء الراشدين .

ومن ذلك أيضاً ما قرره الإسلام بصدد نظام الشفعة ،  
 إذ يجيز للجار إذا باع جاره ملكه ورأى أن هذا البيع ينطوي  
 على ضرر يلحقه أو يفوت منفعة له أن يطالب بالشفعة ،  
 أى بأن يقدم على الغريب فى الصفقة ويلغى العقد الأول ،  
 لقوله عليه السلام : « الجار أحق بسقبة » (١) .

## ١٣

## الزكاة والخراج والضرائب والصدقات

### الموسمية والكفارات

وأثرها فى تحقيق العدالة الاجتماعية وسد حاجات المعوزين  
 لا يكتفى الإسلام بتقييد حقوق الملكية الفردية على النحو  
 الذى شرحناه فى الفقرتين السابقتين ، بل يضع كذلك على  
 كاهل المالك واجبات وأعباء فى مقابل تمتعه بما بقى له من  
 هذه الحقوق . وسندرس فى هذه الفقرة طائفة من هذه الأعباء  
 تجمعها صفات مشتركة، وهى أنها أعباء مفروضة محددة  
 المقادير ، وهى الزكاة والخراج والضرائب والصدقات الموسمية  
 والكفارات، وندرس الأعباء الأخرى فى الفقرات الثلاث التالية .

---

(١) أخرجه البخارى فى باب الشفعة . والسقب بفتحين هو القرب .  
 أى إنه أحق من غيره بما يقرب من ملكه ، أو إنه أحق من غيره لقربه من جاره .

١ - أما فيما يتعلق بالزكاة فقد فرض الإسلام على مختلف فروع الثروة وشتى مظاهر النشاط الاقتصادي من أنواع الزكاة ما يكفل تحقيق العدالة الاجتماعية ، ويسد حاجات المعوزين ، ويحول دون تضخم الثروات ودون تجمعها في أيدي قليلة . ويؤدي إلى تقليل الفروق بين الطبقات وتقريبها بعضها من بعض .

ففرض الإسلام الزكاة فيما تنتجه الأرض وفيما يملكه الفرد من الذهب والفضة والأنعام وعروض التجارة بالشروط والمقادير المبينة في كتب الفقه الإسلامي .

والأصل في الزكاة بجميع أنواعها أن تدفع إلى بيت المال ؛ وبيت المال يقوم بصرفها في مصارفها التي حددتها الشريعة الإسلامية ؛ ومن بينها الإنفاق على الفقراء والمساكين وفي سبيل الله<sup>(١)</sup> .

وقد جعل الإسلام الزكاة من أهم أركانه وقرنها دائماً بالإيمان بالله وبالصلاة ، لما لها من وظيفة هامة في حفظ التوازن الاقتصادي وتقليل الفروق بين الطبقات ، وإشاعة روح التكافل والتواصي بالخير والبر والإحسان بين المسلمين . وبلغ من اهتمام الإسلام بأمرها أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه قد حارب القبائل التي

---

( ١ ) انظر في مصارف الزكاة كتب الفقه ، وقوله تعالى : « إنما الصدقات للفقراء والمساكين . . . الآية » ( وهي آية ٦٠ من سورة التوبة وتفسير هذه الآية في كتب التفاسير .

امتنعت بعد وفاة الرسول عليه السلام عن أداء الزكاة حتى ما ظل منها باقياً على إسلامه ، واعتبر هؤلاء في حكم المرتدين عن الإسلام ، وقال في ذلك قوله المشهورة : « والله لو منعوني عناقاً ( وهي الأنثى الصغيرة من ولد المعز — وفي رواية (عقال بعير) <sup>(١)</sup> كانوا يعطونه رسول الله لقاتلتهم عليه ولو وحدى ما استمسك السيف بيدي . لقد اكتمل الدين وتم الوحي . أو ينتقص وأنا حي ؟ ! » . فتمحى بذلك على أكبر فتنة كانت تهدد الإسلام ونظمه الاقتصادية القويمة .

هذا ، وتختلف الزكاة عن معظم ما عداها من الضرائب في أنها لا تفرض على ما تنتجه رعوس الأموال فحسب ، بل تفرض كذلك على رعوس الأموال المنقولة نفسها . فإذا تعطل رأس المال المنقول عن الكسب فإنه لا يلبث أن يذهب الزائد منه عن النصاب زكاة في نحو أربعين عاماً ، وذلك في الأموال التي تقدر زكاتها سنوياً بربع عشرها . وهي تشمل الذهب والفضة وعروض التجارة . وحتى إذا لم يتعطل رأس المال المنقول عن الكسب فإن متابعة أخذ الزكاة منه سنوياً بالمقدار المقرر تنتقصه دائماً من أطرافه وتحول دون تجمع ثروة كبيرة في يد صاحبه .

---

( ١ ) كان يجب على دافع زكاة الأنعام أن يقدم إلى جامع الزكاة عقال ما يدفعه إليه من أنعام ، حتى لا يتحمل بيت المال ثمن هذا العقال .

٢ - وفي عهد عمر رضى الله عنه فرضت ضريبة الخراج (وهي ما نسميه بالأموال الأميرية) على بعض الأراضي الزراعية . وذلك أنه لما فتحت في عهده أرض العراق رغب بعض الصحابة في أن توزع على الفاتحين . فأبى عليهم ذاهباً إلى أنها بهذا التوزيع تؤول لقلة من الناس ، بينما الدولة تحتاج في المستقبل إلى المال لكفالة المجتمع وحماية الثغور والمرافق العامة . فأبقى حق الرقبة للدولة وترك الزراع يعملون على أن يلتزموا للدولة بدفع الخراج . ويخصص الخراج للمصالح العامة للمسلمين . ويدخل في ذلك «إصلاح حال المسلمين وأرزاق (أى مرتبات) الموظفين والولاة والقضاة وأهل الفتوى من العلماء ورجال الجيش وتعبيد الطرق وعمارة المساجد والرباطات والقناطر والبحسور وإصلاح الأنهار . . . وما إلى ذلك» (١).

٣ - ويجيز الفقه الإسلامى للإمام أن يفرض من الضرائب الدائمة أو المؤقتة ما تدعو إليه الحاجة وتستقيم به أحوال المسلمين . وعلى هذا الأساس فرضت في عهود الخلافة ضرائب على الواردات وعلى التجار الذين يمرون ببعض نقط المراقبة في البلاد الإسلامية ، وعلى السفن التى تمر بموانئ هذه البلاد ،

---

(١) هذه هي عبارة الميداني على القدوري من كتب الفقه الحنفى ، انظر صفحتى ٣٧٦ ، ٣٧٧ . وانظر فى تفاصيل هذا الموضوع كتاب الخراج للإمام أبى يوسف تلميذ أبى حنيفة ، وكتاب الخراج لأبى يعلى الموصلى من كبار فقهاء الحنابلة .



وعلى المحوانيت ودور سلك النقود . . . وعلى نواح أخرى كثيرة من هذا القبيل .

ولما أخذ ملك مصر المظفر قُطُز يُعيد العدة لحرب التتار وإجلائهم عن دمشق وما احتلوه من مدن سوريا ، وجد بيت المال خاوياً ، فأتجه إلى العز بن عبد السلام كبير فقهاء عصره وقاضى قضاة الشافعية يستفتيه فى ضرائب يفرضها على الناس لحماية الدولة وتجهيز الجيش ؛ فأفتاه بجواز ذلك . وكانت الفتوى تدل على مقدار اتساع الأفق الإسلامى ؛ فإنه مما أجمع عليه الفقهاء أنه إذا كانت حرب ولم يكن مال جاز للإمام فرض ضرائب غير الزكاة والخراج . وقد فرض الملك المظفر قطز بعد هذه الفتوى ضريبة دفاع مقدارها دينار على كل رجل وامرأة ، وأخذ أجور الأوقاف الخيرية قبل ميقاتها بشهر ، وعجل الزكاة سنة ، وأخذ من التركات ثلثها<sup>(١)</sup> . وبفضل ذلك كتب للجيش المصرى والنصر والظفر على جيوش التتار فى موقعة عين جالوت سنة ٦٥٨ هـ جرية ، فأنقذ بذلك الإسلام والحضارة الإنسانية من شرور أولئك الوحوش .

٤ - وأوجب الإسلام على الأغنياء فى بعض مواسم تتكرر كل عام وفى بعض أعياد ومناسبات أن يخرجوا من أموالهم

(١) انظر تاريخ ابن إياس ، وكتاب « ابن تيمية » للشيخ محمد أبو زهرة  
صفحة ١٣٧ .

صدقات للفقراء والمساكين . أو جعل ذلك سنة مؤكدة لهم ،  
ومن أهم هذه الصدقات زكاة الفطر التي يخرجها رب  
الأسرة في يوم عيد الفطر عن نفسه وخدمه وأفراد أسرته الذين  
تجب عليه نفقتهم . ويتصدق بذلك على الفقراء والمساكين  
وذوي الحاجة ، أو يدفع بها إلى بيت المال ويتولى بيت المال  
إنفاقها في مصارفها .

ومن هذه الصدقات كذلك الضحايا التي تنحر في عيد  
الأضحى والهدى الذي يجب أو يستحب للحاج نحره ، وكلاهما  
يخصص كله أو معظمه أو قسم منه للفقراء والمساكين . قال  
تعالى في بيان طريقة الانتفاع ببعض ذبائح الهدى : « فكلوا  
منها وأطعموا البائس الفقير » ( آية ٣٦ من سورة الحج ) .  
وقال في آية أخرى : « فكلوا منها وأطعموا القانع والمعتر » ( آية  
٣٧ من سورة الحج ) . ( والقانع السائل والمعتر الذي يطيف  
ولا يسأل ) .

٥ - وعمد الإسلام إلى طائفة من الجرائم والخطايا التي يكثر  
حدوثها وجعل كفارتها إخراج الأموال والتصدق بها على الفقراء ،  
وفي التعبير هنا بالتصدق مجاز ، لأننا لسنا بصدد صدقة  
ولا إحسان ، بل بصدد أمر واجب حتمى . فجعل الإسلام  
ذلك كفارة للحنث في اليمين ، وكفارة للظهار ( وهو أن يقول  
الرجل لامرأته أنت على كظهر أمي أو عبارة من هذا القبيل ،  
ثم يرغب في مراجعتها ، وكانت هذه العبارات كثيرة التردد على

ألسنة العرب) ، وجعله كفارة لمعظم أنواع الفطر في رمضان ،  
ولبعض المخالفات التي تحدث في مناسك الحج . — قال تعالى  
في كفارة اليمين : « لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن  
يؤاخذكم بما عقدتم الأيمان فكفارته إطعام عشرة مساكين من  
أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم . . . » ( آية ٨٩ من  
من سورة المائدة ) ؛ وقال في كفارة الظهار : « والذين يظاهرون  
من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبة من قبل أن يماسا . . .  
فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين من قبل أن يماسا ، فمن لم  
يستطع فإطعام ستين مسكينا » ( آيتي ٣ ، ٤ من سورة المجادلة ) ؛  
وقال في بعض أنواع الفطر في رمضان : « وعلى الذين يطيقونه »  
( أى لا يستطيعون الصوم لشيخوخة أو مرض لا يرجى برؤه . . .  
وما إلى ذلك ) « فدية طعام مسكين » ( آية ١٨٤ من سورة  
البقرة ) ؛ وقال في مخالفات الحج وما يعرض فيه من ضرورات :  
« وأتموا الحج والعمرة لله ، فإن أحصرتم فما استيسر من الهدى ،  
ولا تحلقوا رءوسكم حتى يبلغ الهدى محله ، فمن كان منكم  
مريضاً أو به أذى من رأسه ففدية من صيام أو صدقة أو نسك »  
( آية ١٩٦ من سورة البقرة ) ؛ ويقول : « يا أيها الذين  
آمنوا لا تقتلوا الصيد وأنتم حرم ، ومن قتله منكم متعمداً فجزاء  
مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم هدياً بالغ الكعبة  
أو كفارة طعام مساكين أو عدل ذلك صياماً . . . » ( آية ٩٥  
من سورة المائدة ) .

## نظم التكافل والضمان الاجتماعي في الإسلام وأثرها في تحقيق العدالة الاجتماعية

وضع الإسلام أمثل نظام للتكافل والضمان الاجتماعي ،  
وسنَّ أنواعاً كثيرة من هذا التكافل وهذا الضمان .

فأوجب على الأغنياء من الأقرباء أن ينفقوا على الفقراء  
والمساكين والعاجزين عن الكسب من أقربائهم ، على ما هو  
مفصل في كتب الفقه الإسلامي .

وأوجب على أهل كل حي أن يعيش بعضهم مع بعض  
في حالة تكافل وتعاقد ، يرق غنيهم لفقيرهم ، ويسد شبعانهم  
حاجة جائعهم ؛ حتى لقد ذهب جماعة من الفقهاء على  
رأسهم الإمام ابن حزم إلى مسئولية البلد الذي يموت أحد أفرادهِ  
جوعاً ، فيدفع أهله الدية متضامنين إلى أسرته ، كأنهم شركاء في  
موته . وفي هذا يقول عليه الصلاة والسلام : « أيما أهل  
عرصة أمسوا وفيهم جائع فقد برئت منهم ذمة الله ورسوله » .

وأوصى القرآن بالجار القريب والجار البعيد في أكثر  
من آية . ومن ذلك قوله تعالى : « واعبدوا الله ولا تشركوا به

شيئاً وبالوالدين إحساناً وبذى القربى واليتامى والمساكين والجار  
 ذى القربى والجار الجنب» (١) . فترن وجوب الإحسان  
 بالجار القريب والجار البعيد بوجوب عبادته وعدم الشرك به  
 ووجوب الإحسان بالوالدين . وأوصى الرسول عليه السلام  
 بالجار في أكثر من حديث . فمن ذلك قوله عليه الصلاة  
 والسلام : « ليس منا من بات شبعان وجاره جائع » وقوله :  
 « خير الأصحاب عند الله خيرهم لصاحبه . وخير الجيران  
 عند الله خيرهم لجاره » . ولا يفرق الإسلام في ذلك بين الجار  
 المسلم والجار غير المسلم . فقد روى أن عبد الله بن عباس  
 كان عنده رجل و غلام له يذبح شاة ، فقال ابن عباس لغلامه  
 يا غلام لا تنس جارنا اليهودي . ثم عاد فكررها ثانية وثالثة .  
 فقال الرجل متعجباً : كم تقول هذا يا بن عباس ؟ فقال  
 ابن عباس : لقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول :  
 « ما زال جبريل يوصيني بالجار حتى ظننت أنه سيورثه » .  
 أي سيجعل له نصيباً من تركتنا بعد وفاتنا . — وعن جابر رضي  
 الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « الجيران  
 ثلاثة : جار له حق واحد ، وهو أدنى الجيران ؛ و جار له  
 حقان ؛ و جار له ثلاثة حقوق . فأما الجار الذي له حق واحد

---

( ١ ) آية ٣٦ من سورة النساء . وقيل في معاني الجار ذى القربى والجار  
 الجنب إن الأول هو الجار القريب في المكان أو في النسب والآخر هو الجار البعيد .

فجار مشرك لا رحم له . وأما الجار الذى له حقان فجار مسلم :  
له حق الإسلام ؛ وله حق الجوار . وأما الذى له ثلاثة حقوق فجار  
مسلم ذو رحم : له حق الجوار ؛ وحق الإسلام ؛ وحق  
الرحم « (١) - وقد جعل الإسلام للجار الحق فى الشفعة إذا  
باع جاره ملكه لغيره . وهذا مظهر هام من مظاهر رعاية الإسلام  
لواجب الجار نحو جاره . وفى هذا يقول عليه الصلاة والسلام :  
« الجار أحق بسقّبه » (٢) والسقّب هو القرب ، أى إنه  
أحق من غيره لقربه من جاره أو إنه أحق من غيره بما يقرب  
من ملكه ) .

وأوجب الإسلام على بيت المال الإتفاق على الزمن ( وهو  
العاجز عن الكسب ) وعلى الشيخ الفانى وعلى المرأة إذا لم  
يكن لواحد من هؤلاء من تجب عليه النفقة من أقربائه .  
ولا يفرق الإسلام فى ذلك بين المسلم والذمى ؛ فقد روى الإمام  
أبو يوسف فى كتابه الخراج أن عمر رضى الله عنه مر بباب  
قوم وعليه سائل يسأل ، وكان شيخاً ضريراً ، يبدو عليه أنه  
ذمى . فضرب عمر بعضده وقال : من أى أهل الكتاب أنت ؟  
فقال يهودى ، فقال وما أبلأك إلى ما أرى ؟ قال أسأل الجزية  
والحاجة والسن . فأخذ عمر بيده وذهب به إلى منزله وأعطاه

( ١ ) راجع إسناد الأحاديث المذكورة فى الجار فى تفسير ابن كثير لقوله  
تعالى « واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً . . . الآية » .

( ٢ ) أخرجه البخارى فى باب الشفعة .

شيئاً مما عنده ، ثم أرسل إلى خازن بيت المال وقال له : انظر هذا وضرباه ، فوالله ما أنصفنا الرجل أن أكلنا شبيبته ثم نخذله عند الهرم : « إنما الصدقات للفقراء والمساكين » (آية ٦٠ من سورة التوبة) . وهذا من المساكين من أهل الكتاب . ورد عنه البخزية وعن أمثاله<sup>(١)</sup> .

وأوجب الإسلام في حالات الشدة والضرورة أن يعود القادر على المحتاج بما يسد حاجته . فقد روى أبو سعيد الخدري حال النبي في سفر وشدة . فقال كُنَّا في سفر فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « من كان معه فضل زاد فليعد به على من لا زاد له ، ومن كان له فضل ظهر ( أى مطية ) فليعد به على من لا ظهر له . ثم أخذ يعدد من أصناف الأموال حتى ظننا أن ليس لنا من مالنا إلا ما يكفيناه » ( أخرجه البخاري ) . وعن أبي موسى رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن الأشعرين إذا أرملوا في الغزو أو قل طعام عيالهم بالمدينة جمعوا ما كان عندهم في ثوب واحد ثم اقتسموه بينهم في إناء واحد بالسوية : فهم منى وأنا منهم » ( أخرجه البخاري ) .

ولقد ضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم بأعماله ، حتى من قبل أن يبعث ، أروع مثال للتكافل الاجتماعي . يدل

( ١ ) الخراج لأبي يوسف ص ١٢٦ .



على ذلك ما وصفته به خديجة رضى الله عنها عند نزول الوحي عليه لأول مرة ، فقد ذهب إليها يرتجف خوفاً وفزعاً مما أصابه من مفاجأة الملك له ، وقال لها زملونى زملونى ( أى غطونى وأدقونى ) ، وبعد أن زملته حتى ذهب عنه الروح ، وقص عليها ما حدث ، قال : « والله لقد خشيت على نفسى » . فقالت له : « كلا والله ما يخزيك الله أبداً . إنك لتصل الرحم ، وتقرئ الضيف ، وتحمل الكيل ، وتعين على نوائب الدهر » . وصلة الرحم هي الإحسان إلى القريب ورعايته ؛ وقرئ الضيف إكرامه والحفاوة به ؛ والكيل هو اليتيم والعاجز عن العمل ، وتحمل الكل أى تكفيه مثونته وتسد حاجته ؛ والإعانة على نوائب الدهر هي مد يد المساعدة لمن نزلت به كارثة .

## ١٥

### الصدقات المستحبة

حبب الإسلام إلى الأغنياء التصديق على الفقراء والمساكين وجعل هذا التصديق من أكبر القربات وأعظمها أجراً ، وجعل اكتناز الأموال وعدم إنفاقها في سبيل الله من كبار المعاصي ، وتوعد المكتنزين بأشد عقوبة يوم القيامة . والآيات القرآنية التي وردت في ذلك تجلّ عن الحصر ، ولا تكاد

تخلو منها سورة من سور القرآن . فمن ذلك قوله تعالى : « ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ، ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة . والكتاب والنبين وآتى المال على حبه ذوى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين وفى الرقاب . . . » ( آية ١٧٧ من سورة البقرة ) ؛ وقوله : « يأياها الذين آمنوا أنفقوا مما رزقناكم من قبل أن يأتى يوم لا بيع فيه ولا خلة ولا شفاعة ، والكافرون هم الظالمون » ( آية ٢١٥ من سورة البقرة ) ؛ وقوله : « الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية فلهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون » ( آية ٢٧٤ من سورة البقرة ) ؛ وقوله : « مثل الذين ينفقون أموالهم فى سبيل الله كمثل حبة أنبتت سبع سنابل فى كل سنبل مائة حبة ، والله يضاعف لمن يشاء ، والله واسع عليم . الذين ينفقون أموالهم فى سبيل الله ثم لا يتبعون ما أنفقوا منها ولا أذى لهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون . . . يأياها الذين آمنوا أنفقوا من طيبات ما كسبتم ومما أخرجنا لكم من الأرض ، ولا تيمموا الخبيث منه تنفقون » ( آيات ٢٦١ - ٢٦٧ من سورة البقرة ) ؛ وقوله : « والذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها فى سبيل الله فبشرهم بعذاب أليم . يوم يحمى عليها فى نار جهنم فتكوى بها جباههم وجنوبهم وظهورهم ، هذا ما كنزتم لأنفسكم ، فذوقوا ما كنتم تكتزون »

( آتني ٣٤ . ٣٥ من سورة التوبة ) .

وبعض آيات القرآن تدل على أن الإسلام لا ينظر إلى هذا النوع من الإنفاق على أنه إحسان وتصديق ، بل على أنه حق للفقراء في مال الأغنياء . قال تعالى يصف المؤمنين : « والذين في أموالهم حق معلوم ، للسائل والمحروم » ( آتني ٢٤ ، ٢٥ من سورة المعارج ) ؛ وقال : « فأت ذا القربى حقه والمسكين وابن السبيل ، ذلك خير للذين يريدون وجه الله وأولئك هم المفلحون » ( آية ٣٨ من سورة الروم ) ؛ فوصف هذا النوع من الإنفاق في هذه الآيات بأنه حق للفقراء لا مجرد إحسان من الأغنياء .

وكثير من آيات القرآن تدل على أن الإسلام ينظر إلى التملك على أنه مجرد وظيفة يقوم صاحبها بإنفاق المال على مستحقه وينظر إلى المالك على أنه مستخلف على ثروته من قبل الله لإنفاقها في سبيله . وفي هذا يقول الله تعالى : « آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ ، فَالَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَأَنْفَقُوا لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ » ( آية ٧ من سورة الحديد ) .

## ترغيب الإسلام في إنفاق ما زاد عن الحاجة

في سبيل الله والصالح العام

بل لقد حجب الإسلام إلى الأغنياء أن ينفقوا الفضل من أموالهم في سبيل الله والصالح العام وسد حاجات المعوزين . والفضل من المال هو ما كان زائداً عن حاجة الفرد وحاجة من يعولهم ولا يؤدي إنفاقه إلى اضطراب في حياته ولا في حياتهم الحاضرة والمستقبل .

وفي الحث على هذا الإنفاق يقول عليه الصلاة والسلام : « ما أحب أن لي مثل أحد ذهباً أنفقته في سبيل الله أموت وأترك منه قيراطين » . أي أنه ليؤله أن يكون له مثل جبل أحد ذهباً يظل ينفق منه على الفقراء والمساكين والصالح العام ، ثم تعجله المنون وفي يده منه قيراطان لم ينفقهما بعد في سبيل الله .

\* \* \*

وليس معنى هذا إن الإسلام يجب إلى الأغنياء أن ينسلخوا من جميع ما يملكون ويقدموه صدقة للفقراء والمساكين . بل إن الإسلام ليكره هذا المسلك كل الكراهية ، ويوجب على الفرد أن يبنى من أمواله ما يكفي لحاجته وحاجة من يعولهم . وكل ما يجب فيه الإسلام هو إنفاق ما زاد عن هذا القدر وما لا يؤدي

إنفاقه إلى اضطراب ما في حاضر حياتهم ومستقبلها .

وفي هذا يقول الله تعالى : « ويسألونك ماذا ينفقون قل العفو » ( آية ١٩ من سورة البقرة ) . والعفو هو السهل اليسير الذي لا يؤثر في حياة الفرد . وقد ثبت أن الرسول عليه السلام كان يرد صدقة من يريد التصديق بجميع ماله . فقد جاءه يوماً رجل بمثل بيضة ذهباً . وقال يا رسول الله أصبت هذا من معدن ، فخذها فهي صدقة ، ما أملك غيرها . فأعرض عنه النبي صلى الله عليه وسلم مراراً وهو يردد كلامه هذا ، وبعد لأي أخذها منه وحذفه بها ، فتخطأته . ولو أنها أصابته لأوجعته . وقال : « يأتى أحدكم بما يملك فيقول هذه صدقة ، فيتكفف الناس !! خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى » . وأخرج البخاري عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى ، وأبدأ بمن تعمل : واليد العليا خير من اليد السفلى » ؛ أي أن تظل غنياً تتصدق على الناس . وتكون يدك هي العليا ، خير من أن تنسلخ عن جميع أموالك . فتتكفف الناس ، فتصبح يدك هي السفلى . وأخرج البخاري عن سعد بن أبي وقاص ، قال : « جاء النبي عليه الصلاة والسلام يعودني وأنا مريض بمكة . . . فقلت يا رسول الله : أوصني بما لي كله ؟ ( يقصد يوصي به صدقة للفقراء والمساكين ) ، قال : لا ، قلت فالشطر ؟ ( أي النصف )

قال لا . قلت : فالثلث ؟ قال فالثلث والثلث كثير . إنك أن تدع ورثتك أغنياء خير من أن تدعهم عالة يتكفون الناس . وإنك مهما أنفقت من نفقة فهي صدقة . حتى اللقمة ترفعها إلى فم امرأتك » . وروى كعب بن مالك ( وهو أحد الثلاثة الذين تخلفوا عن رسول الله في غزوة تبوك ؛ وأمر الرسول عليه السلام أصحابه بمقاطعتهم عقاباً لهم . وظلوا كذلك مدة طويلة حتى ضاقت عليهم الأرض بما رحبت ، ثم تاب الله عليهم ، ونزل فيهم قوله تعالى : « وعلى الثلاثة الذين خُلِّفوا حتى إذا ضاقت عليهم الأرض بما رحبت وضاقت عليهم أنفسهم وظنوا ألا ملجأ من الله إلا إليه ثم تاب عليهم ليتوبوا ، إن الله هو التواب الرحيم » ( وهي آية ١١٨ من سورة التوبة ) أنه بعد أن بلغه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد رضى عنه وأن الله قد تاب عليه ، جاء إلى النبي عليه السلام وقال له : يا رسول الله قد جعلت توبتي عن التخلف عن الجهاد في غزوة تبوك أن أنخلع عن جميع مالي صدقة إلى الله ورسوله . فقال له : « أمسك عليك بعض مالك فهو خير لك » . فقال : فإني أمسك سهمي الذي بنخير ( أخرجه البخاري ) .

## دعوة أبي ذر الغفاري

واتفاقها مع روح الإسلام وبعدها عن الشيوعية

قام أبو ذر الغفاري رضي الله عنه في عهد عثمان بن عفان يدعو الأغنياء إلى أن ينفقوا في سبيل الله والبر بالفقراء والمساكين وذوي الحاجة جميع ما فضل من أموالهم عن حاجاتهم وحاجات من يعولونهم ، وينهاهم عن البذخ والترف واكتناز الأموال والترفع على الفقراء والمستضعفين من الناس .

وكان أبو ذر يعتمد في دعوته هذه على أحاديث كثيرة ، سمعها هو عن رسول الله ورواها غيره كذلك ، وأشرنا إلى بعضها فيما سبق ، منها ما رواه هو عن النبي عليه السلام ، قال : خرجت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم نحو أحد ( وهو جبل بالمدينة ) فقال عليه السلام : يا أبا ذر ، فقلت : نعم يا رسول الله بأبي أنت وأمي . قال أتبصر أحداً ؟ فنظرت إلى الشمس ما بقي من النهار وأنا أظن أن رسول الله سيرسلي في حاجة ناحية أحد . فقلت : نعم يا رسول الله . قال : « ما أحب أن يكون لي مثل أحد ذهباً أنفقه في سبيل الله أموت وأترك منه قيراطين » . قلت : أوقنطارين يا رسول الله . قال بل قيراطين . أي إنه ليؤله أن يكون له مثل



أحد ذهباً يظل ينفق منه على الفقراء والمساكين والصالح العام ،  
ثم تعجله المنون وفي يده منه قيراطان لم ينفقهما بعد في سبيل الله .  
ومن هذه الأحاديث كذلك قوله : « عهد إلى خليلي رسول الله  
أن أي مال ذهب أو فضة أو كى عليه ( أي ربط عليه  
وأدخر ) فهو جمر على صاحبه حتى يفرغه في سبيل الله » .

وقد دعا أبو ذر إلى مبادئه هذه وهو بالشام في أيام ولاية  
معاوية بن أبي سفيان من قبل عثمان بن عفان . ولم يرتح معاوية  
لدعوته ، وخاف أن تحدث فتنة ، وأن ينال نظام المال من  
جرائها اضطراب وزلزلة ، وحاول أن يثنيه عنها ، فلم يستطع .  
فكتب بشأنه إلى عثمان . فطلب إليه عثمان أن يرسله إليه في  
المدينة . ولما عجز عثمان كذلك عن منعه عن نشر دعوته ،  
ورأى تماديه في الاجتماع بالناس وببهم مبادئه . اضطر إلى نفيه  
إلى « الرّبذة » وهي قرية صغيرة في ضواحي المدينة ، فظل بها  
حتى وافته منيته رضي الله عنه . قال زيد بن وهب : « مرت  
بالرّبذة فإذا أنا بأبي ذر رضي الله عنه . فقلت : ما أنزلك هذا .  
قال : كنت بالشام واختلفت أنا ومعاوية في قوله تعالى : « والذين  
يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فيبشرهم بعذاب  
أليم » ، فقال معاوية : نزلت في أهل الكتاب ، وقلت : نزلت فينا  
وفيهم . فكتب إلى عثمان يشكوني . فكتب إلى عثمان أن أقدم  
المدينة فقدمتها . فكثرت على الناس حتى كأنهم لم يروني قبل ذلك .

فذكرت ذلك لعثمان ؛ فقال : إن شئت تنحيت فكنت قريباً .  
فذاك الذى أنزلى هذا المنزل .

\* \* \*

هذا ، ولم تشتمل دعوة أى ذر هذه على إفراط ولا مبالغة  
إلا من ناحية واحدة ؛ وذلك أن أبا ذر كاد يوجب على الأغنياء  
أن ينفقوا فى سبيل الله وسدّ حاجات المعوزين جميع ما فضل  
من أموالهم عن ضروريات حياتهم وحياة من يعولونهم ؛ على حين  
أن الإسلام يحجب إلى الأغنياء هذا المسلك كما تقدم بيان ذلك فى  
الفقرة السابقة ، ولكنه لا يوجب عليهم إيجاباً ، ويعتبر المسلم مؤدياً  
لواجبه المالى مادام لم يقصر فيما فرضته الشريعة أو أوجبته عليه  
من زكاة وضرائب وصدقات مقررة ونفقات على الأهل وما إلى  
ذلك .

بيد أن هذا ، كما لا يخفى ، هو أضعف الإيمان . ومن  
فوقه منازل رفيعة فى الإسلام تتدرج فى سموها وقربها إلى الله  
تعالى حتى تصل إلى المثل الأعلى الذى حث عليه أبو ذر  
واستوحاه من روح الإسلام ومثاليته .

\* \* \*

وقد أخطأ كثير من الباحثين إذ يعدون تعاليم أى ذر  
الغفارى والتعاليم المشبهة لها فى الإسلام من قبيل الاتجاهات  
الشيوعية . والحق أنها هى والشيوعية على طرفى نقيض ، فهذه

التعاليم إذ تحت الملاك على أداء زكاة أموالهم وعلى البر بالفقراء وذوى الحاجة ، تعمل بذلك على تثبيت الملكية الفردية وحمايتها من كل ما يهددها من ثورة أو انتفاض من جانب الفقراء والمحرومين ، كما تعمل بذلك أيضاً على اتقاء الصراع بين طبقات الأغنياء والفقراء ، وبين أصحاب رموس الأموال والعمال ، وعلى إقرار التعايش السلمى بين الناس : على حين أن الشيوعية تعمل على إلغاء الملكية الفردية . وجعل الملكيات كلها ملكيات جماعية ، وتمهد لذلك بإثارة الصراع بين الطبقات . ومن أجل ذلك تعتبر دعوة أبى ذر الغفارى وجميع التعاليم السمحة التى من طرازها من ألد خصوم الشيوعية ومن أشد ما يوضع فى سبيل انتشارها من معوقات .

## خلاصة ما تقدم

### الإسلام والمساواة في شئون الاقتصاد

مما تقدم يتبين لنا أن شريعة الإسلام قد وصلت في مبلغ حرصها على تقرير المساواة بين الناس في شئون الاقتصاد إلى شأو رفيع لم تصل إلى مثله ولا إلى ما يقرب منه أية شريعة أخرى من شرائع العالم قديمه وحديثه ، وأن النظم التي وضعها الإسلام في شئون الاقتصاد نظم مثالية حكيمة. فهي تقر الملكية الفردية وتحيطها بسياج من الحماية ، وتذلل أمام الفرد سبل التملك والحصول على المال ، وتشجع على العمل ، وتعطي كل مجتهد جزاء اجتهاده من ثمرات الحياة الدنيا ، وتفسح المجال أمام المنافسة والرغبة في التفوق والطموح ، فتحقق بذلك تكافؤ الفرص بين الناس في هذه الميادين . ولكنها من جهة أخرى تقلم أظفار رأس المال ، وتجرده من وسائل السيطرة والنفوذ ، بدون أن تشل حركته وتعوقه عن القيام بوظيفته بوصفه عاملاً هاماً من عوامل الإنتاج ، وتعمل على استقرار التوازن الاقتصادي ، وتقليل الفروق بين الطبقات وتقريبها بعضها من بعض ، وتحول دون تضخم الثروات ودون تجمعها في أيدي قليلة . وهي من جهة ثالثة وتقيم العلاقات الاقتصادية بين الناس على دعائم

متينة من التكافل والتعاون والتواصى بالبر والعدل والإحسان ،  
وتضع أمثل نظام للضمان الاجتماعي ، وتكفل لكل فرد حياة  
إنسانية كريمة . فتبقى بذلك العالم شرور الرأسمالية الباغية  
والشيوعية الهدامة .

## خاتمة

مما تقدم يظهر لنا صدق ما قلناه في مقدمة هذه الرسالة وهو أن الإسلام قد قرر مبدأ المساواة بين الناس في أكمل صورته ، وأمثلة أوضاعه ، واتخذته دعامة لجميع ما سنه من نظم لعلاقات الأفراد بعضهم مع بعض ، وطبقه في جميع النواحي التي تقتضي العدالة الاجتماعية وتقتضي كرامة الإنسان أن يطبق في شئونها : فأخذ به فيما يتعلق بتقدير القيمة الإنسانية المشتركة ، وأخذ به فيما يتعلق بالحقوق العامة وحدود المسئولية والجزاء ، وأخذ به فيما يتعلق بشئون الاقتصاد . وأقامه في كل ناحية من هذه النواحي الثلاث على قواعد واضحة متينة ، تكفل حمايته من العبث والانحراف ، وتتيح له تحقيق أقصى ما يمكن تحقيقه من خير للأفراد والجماعات .

« ذلك الدين القيم » ، ولكن أكثر الناس لا يعلمون «  
صدق الله العظيم

## فهرس

### الصفحة

٦	مقدمة . . . . .
	الباب الأول : مساواة الإسلام بين الناس في القيمة الإنسانية المشتركة . . . . .
٧	١ - معنى المساواة في القيمة الإنسانية المشتركة . . . . .
٩	٢ - تقرير الإسلام لمبدأ المساواة في القيمة الإنسانية المشتركة . . . . .
٩	٣ - موازنة بين عقيدة الإسلام وشريعته في هذا الصدد والعقائد والشرائع الأخرى . . . . .
١٢	الباب الثاني : مساواة الإسلام بين الناس في الحقوق المدنية والحقوق العامة وشئون المسئولية والجزاء . . . . .
١٩	١ - المبادئ العامة التي قررها الإسلام في هذا الصدد . . . . .
٢١	٢ - تطبيق هذه المبادئ في الإسلام . . . . .
٢٥	٣ - تسوية الإسلام في هذه الحقوق بين المسلمين وغير المسلمين . . . . .
٣١	٤ - موازنة بين هذه المبادئ الإسلامية وما تقرره الشرائع السابقة للإسلام وما تسير عليه أمم الغرب في العصر الحاضر . . . . .
٣٣	٥ - تسوية الإسلام في هذه الحقوق بين الرجل والمرأة . . . . .
٤٤	



- ٦ - موازنة بين موقف الإسلام حيال المرأة وموقف  
الشرائع الأخرى . . . . . ٥١
- الباب الثالث : مساواة الإسلام بين الناس في شئون  
الاقتصاد . . . . . ٥٧
- ١ - النظم الاقتصادية واختلافها باختلاف الأمم  
والمذاهب وعلاقتها بأنواع الملكية : النظام  
الشيوعي ؛ والنظام الفردي . . . . . ٥٩
- ٢ - حقوق الملكية الفردية : حق الدوام ؛ وحق  
حرية التصرف . . . . . ٦١
- ٣ - تقييد الملكية الفردية في نطاقها وحقوقها  
وفرض واجبات على المالك في مقابل الحقوق :  
النظام الرأسمالي ، والنظام الاشتراكي . . . . . ٦٢
- ٤ - المقصود من المساواة في شئون الاقتصاد وفي  
ظل أى نظام تتحقق هذه المساواة . . . . . ٦٥
- ٥ - وصف مجمل للنظام الاقتصادي في الإسلام ؛  
وضعه بين النظم الاقتصادية ومدى تحقيقه لمبدأ  
المساواة في شئون الاقتصاد . . . . . ٦٧
- ٦ - الدعائم التي أقام عليها الإسلام نظامه  
الاقتصادي . . . . . ٦٩
- ٧ - تقرير الإسلام لنظام الملكية الجماعية في

## الصفحة

الأشياء الضرورية لجميع الناس . . . ٧١

٨ - تحريم الإسلام لطرائق الكسب غير السليم  
ولامتلاك ما ينجم عنها من مال ، وإباحته

مصادرة هذا المال وإلحاقه بأموال القطاع العام ٧٥

٩ - إباحة الإسلام نزع الملكية الفردية وجعلها  
ملكية جماعية ، وتخصيص الملكية الجماعية

وتقييد الانتفاع بها . . . ٨٧

١٠ - إباحة الإسلام لأولياء الأمور اتخاذ ما يرونه كفيلاً  
بتحقيق التوازن الاقتصادي بين طبقات المجتمع

وأفراده . . . ٨٩

١١ - تنظيم الإسلام لدوام الملكية الفردية : نظم  
الميراث والوصية في الإسلام وآثارها في حفظ

التوازن الاقتصادي وإنصافها للمرأة . . . ٩٢

١٢ - تقييد الإسلام لحرية التصرف في الملكية  
الفردية بما يحقق الصالح العام ويحول دون

الإضرار بالآخرين . . . ٩٨

١٣ - الزكاة والخراج والضرائب والصدقات الموسمية  
والكفارات وأثرها في تحقيق العدالة الاجتماعية

- ١٠٠ . . . . . وسد حاجات المعوزين .
- ١٤ - نظم التكافل والضمان الاجتماعى فى الإسلام  
١٠٧ . . . . . وأثرها فى تحقيق العدالة الاجتماعية .
- ١٥ - الصدقات المستحبة . . . . .
- ١٦ - ترغيب الإسلام فى إنفاق ما زاد عن الحاجة  
١١٣ فى سبيل الله والصالح العام
- ١٧ - دعوة أبى ذر الغفارى واتفاقها مع روح  
١١٦ الإسلام وبعدها عن الشيوعية
- ١٨ - خلاصة ما تقدم : الإسلام والمساواة فى  
١١٨ . . . . . شئون الاقتصاد
- ١٢٢ . . . . . خاتمة

تم طبع هذا الكتاب بالقاهرة  
على مطابع دار المعارف بمصر  
سنة ١٩٦٥





## دارالمعارف بمطـر

تقدم إلى العالم الإسلامي ورواد الثقافة الإسلامية هذه النخبة النفيسة  
من المباحث والدراسات الإسلامية :

صفحة قرشاً

دعائم الإسلام للقاضي النعمان بن محمد { الجزء الأول ٥٨٠ ١٢٥  
تحقيق السيد آصف بن علي أصغر فيظي { الجزء الثاني ٦٠٨ ١٠٠

أحكام المواريث في الشريعة الإسلامية

للأستاذ عمر عبد الله ٩٠ ٤٠٨

أحكام الشريعة الإسلامية في الأحوال الشخصية

للأستاذ عمر عبد الله ١٥٠ ٧٢٤

أصول التشريع الإسلامي للأستاذ علي حسب الله ٦٠ ٣٦٠

الديمقراطية في الإسلام للأستاذ عباس محمود العقاد ٢٠ ١٨٠

تاريخ الحضارة الإسلامية للمستشرق ف . بارتولد

ترجمه عن التركية الأستاذ حمزة طاهر ٢٥ ١٦٠

مرآة الإسلام

للدكتور طه حسين ٢٠ ٣١٢ الطبعة العادية

٣٠ الطبعة الممتازة

التفسير العلمي للآيات الكونية في القرآن

للأستاذ حنفي أحمد ٨٥ ٤٤٠

التفسير البياني للقرآن الكريم للدكتورة بنت الشاطئ ٣٥ ٢٠٠

٥ قروش ج.ع.م. ١٠٠ مليم في ليبيا ١٠٥٠ ديناراً في الجزائر

٦٠ ق. ل ٧٥ فلساً في العراق والأردن ١٥٠ فرنكاً في المغرب

٧٥ ق. س ١٢٠ فلساً في الكويت ١ ريالاً سعودياً

٦٠ مليمياً في السودان ١٢٥ مليمياً في تونس